محكم

تحيز المفاهيم والمصطلحات: من أجل بديل اجتهادي تطبيقي جديد

طه عبد الرحمن أنموذجًا

محمد همام

باحث مغربي



قسم العلوم الإنسانية والفلسفة

تمهيد:

- هم الإبداع الاصطلاحي في مشروع طه عبد الرحمن: من التجزيء والتجريد والتحيز إلى التكامل والتداول والتفاعل

لم يمنع دوران مقولة "لا مشاحة في الاصطلاح"[1] على ألسن عموم المؤلفين المجتهدين من تخصيص مباحث في كتبهم لتحديد المفهوم ومعالجة المصطلح قبل طرق الموضوعات[2]؛ فابن حزم (ت456 هـ) مثلاً، قدم لكتابه "الإحكام في أصول الأحكام" بمبحث عن الألفاظ الدائرة بين أهل النظر، تناول فيه ما يزيد على ثمانين مصطلحًا أصوليًا؛ كالرسم، والحد، والاعتقاد، والبرهان، والدليل، والحجة، والدال، والاستدلال، والدلالة، والإقناع، والشغب، والتقليد، والإلهام، والنبوة، والصدق، والباطل، والنص، والتأويل، والعموم، والغرض، والجدل، والجدال، والاجتهاد، والرأي، والعناد، ودليل الخطاب، واللغة، والخلاف، والإشارة، والمجاز[3]...الخ. أما أبو الوليد الباجي (ت474 هـ)، فقد حدد في مقدمة كتابه "المنهاج في ترتيب الحجاج"، مدلولات سبع وثمانين مصطلحًا من الألفاظ الدائرة بين المتناظرين؛ كالحد، والعلم، والعلم الضروري، والعلم النظري، والجهل، والشك، والظن، والسهو، والعقل، والفقه، والجدل، والنظر، والاستدلال، والبيان، والنص، والظاهر، والعموم، والمجمل، والمفسَّر، والمحكم، ودليل الخطاب، ولحن الخطاب، وفحوى الخطاب، والحقيقة، والمجاز... وغيرها[4]. وتعبر هذه المجهودات الاصطلاحية عن مؤشرات الوعي المنهجي العميق عند أولئك المؤلفين، وحرصهم على تفادي اختلاط المفاهيم والمصطلحات والارتباك، بل والتحيز والانتقاء في حصر المدلولات. أما في الفلسفة الحديثة، فقد اعتنى المجتهدون بالمفاهيم والمصطلحات إلى درجة أصبحت فيها تلك

---

[1] مقتضى هذه المقولة أن المعاني لما كانت تدرك في استقلال عن الألفاظ، فلا ضير أن تتوارد عليها مصطلحات متعددة ومتفاوتة في مدلولاتها اللغوية متى حصل إدراك هذه المعاني على الوجه الذي ينبغي (ينظر: **فقه الفلسفة: 2ـ القول الفلسفي: كتاب المفهوم والتأثيل**: 231-232. وينظر: «في فقه المصطلح الفلسفي»، طه عبد الرحمن، مجلة **المناظرة**، السنة الرابعة، العدد السادس، رجب 1414 هـ/ دجنبر 1993 م: 74. وينظر حول هذه المقولة: «من بنود الاصطلاح في التراث الإسلامي»، محمد إقبال عروي، مجلة **آفاق الثقافة والتراث**، السنة السادسة، العددان 22-23، جمادى الآخرة 1419 هـ/ أكتوبر 1998 م: 19-20).

[2] ينظر مجهود بعض الأصوليين في الاصطلاح بعامة في: **مدخل إلى علم الاصطلاح**، إدريس نقوري، الطبعة الأولى، 1417 هـ/ 1997 م: 32-35، و: «عناية الأصوليين بالمصطلح»، عبد الرحمن الزخنيني، ضمن: **الدراسات المصطلحية والعلوم الإسلامية**: 2/ 445-455. وعن دراستهم لبعض المصطلحات بالتحديد دراسة معجمية وسياقية ودلالية ينظر: «مصطلح اللفظ عند الأصوليين»، عبد الحميد العلمي، ضمن: **الدراسات المصطلحية والعلوم الإسلامية**: 2/ 505-517. وينظر أيضا اهتمام إمام الحرمين الجويني بالبحث الاصطلاحي في "كافيته" في: **نظرات في المصطلح والمنهج**، الشاهد البوشيخي، الطبعة الأولى، جمادى الأولى 1423 هـ/ غشت 2002 م: 32-51. وينظر: «مبحث الحد عند الأصوليين، مظاهر النقلة المفهومية وآثار النقلة المصطلحية»، إدريس الفاسي الفهري، مجلة **دراسات مصطلحية**، فاس، العدد الأول، 1422 هـ/ 2001 م: 29-51

[3] ينظر: **الإحكام في أصول الأحكام**، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، دار الكتب العلمية، بيروت: 1/ 37-50

[4] ينظر: **المنهاج في ترتيب الحجاج**، أبو الوليد الباجي، تحقيق عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية، 1987 م: 10-14

المفاهيم تقترن أسماؤها بأسماء واضعيها، فيقال جوهر أرسطو، وكوجيطو ديكارت، والجزء الذي لا يتجزأ لـ"ليبنس"، وشرط الإمكان لكانط، وقوة "شيلينغ"، وديمومة "برغسون".[5]

ولما كانت الفلسفة لغة مفاهيم ومصطلحات، وليست فقط مجرد معجم من الألفاظ، كانت عناية طه عبد الرحمن القصوى بالمفاهيم والمصطلحات صناعة وتصنيعًا، واستعمالاً وتوظيفًا، بناءً على معايير محددة وأخرى غير محددة[6]. وهذه العناية بالمصطلح هي التي جعلت مشروع طه يتميز بمجمعاته الاصطلاحية التي تتركب من مصطلحين مفردين فأكثر، وتربط كل مجموعة منها علاقات دلالية ومنطقية وصياغات صوتية وصرفية، حيث تكون نسقًا هندسيًا وموسيقيًا متسقًا في البناء المفهومي لمشروعه.[7]

وقد رصد طه عبد الرحمن أنماط التحيز في المصطلح الفلسفي العربي منذ بداية تشكله، وانتقد عمليات استنساخ الأنموذج الاصطلاحي اليوناني عند نقل المعاني، من دون التمييز بين ما هو لغوي يخص اللسان اليوناني، وما هو اصطلاحي يخص المعرفة الفلسفية، مع تقييدها وتصحيحها على مقتضى التعبير العربي، بل حكّموا اليونانية في العربية، فوقعوا في مقابلات قلقة يغلب عليها ترجيح اعتبارات اللسان اليوناني، وتنزيل جهازه الصرفي والنحوي على أصناف من الألفاظ والعبارات العربية، مما يلحظ بشكل كبير عند المتمنطقة العرب، مع العلم بأنه لا شيء أخص باللسان من قواعد الصرف والنحو التي توضع له، فكيف ينقلون هذه القواعد في صيغتها اليونانية، إلى اللسان العربي مع تفاوت صارخ في الأبنية والتراكيب بين اليونانية والعربية؟

إن هذه الثغرات الاصطلاحية في النص العربي، فسلفيًا كان أم منطقيًا، حولته إلى نص مضاد لمقومات الأمة ومفرداتها التداولية ما سعى طه إلى تجاوزه، لما يورثه هذا التحيز المصطلحي من العجز الفلسفي والحصر اللغوي والبلاغي، وذلك لغياب القدرة التداولية اللازمة عند المتفلسف على استشكال المصطلح في صيغته اليونانية، وكيف له أن يتفلسف ويستشكل، وهو لا يتصور ذلك خارج ما رسمه اليونان؟ وقد أضر هذا التصور بقدرة اللغة العربية، بنظر طه، على صناعة المفاهيم واستثمارها، مما عطل القوة التي تتحرك بها ألفاظها وتتولد بواسطتها تراكيبها، وفي النهاية تجميد آليات اشتغالها في إنتاج الفكر.

---

[5] ينظر: **فقه الفلسفة: 2- القول الفلسفي: كتاب المفهوم والتأثيل:** 376

[6] ينظر: **فقه الفلسفة: 1- الفلسفة والترجمة:** 433

[7] ينظر: «الإبداع الاصطلاحي عند الدكتور طه عبد الرحمن»، محمد المصطفى عزام، جريدة **الإشارة**، العدد الرابع، ذو الحجة 1420 هـ/ مارس 2000 م: 7

ولما كان هذا التصور المعطِّل لحركية مفاهيم اللغة العربية ومصطلحاتها ينبني على خلفيتين نظريتين متحيزتين؛ الأولى تجزيئية من حيث الدلالة، والأخرى تجريدية من حيث التشغيل، أقام طه مجهوده المفاهيمي والاصطلاحي بما يتوافق ونظريته التداخلية في المعرفة؛ أي أن وضع المفهوم والمصطلح عنده يستقيم على أصول النظرية التكاملية في الدلالة، وأن تشغيله يستقيم على أصول النظرية التداولية، هذه النظرية التي تجعل دلالة اللفظ متعددة بتعدد الاستعمالات وموجهة بأهداف التأثير والتغيير، عبر مظهري **"الامتداد الدلالي، والإمداد التداولي"**.[8]

ويتجلى هذا المنحى التداخلي في وضع المصطلحات وتشغيلها، من حيث اعتبار الدلالة ليست سمة واحدة منعزلة ولا سمات كثيرة متفرقة، وإنما هي تأليف من السمات التي يركب بعضها فوق بعض. وعليه عمل طه على تشييد المعنى الاصطلاحي على المعنى اللغوي، مثلما تُشَيَّد طبقة على أخرى، وكما أن تشييد الطبقات لا يتأتى إلا إذا أقامت كل طبقة قواعدها على الطبقة التي تحتها، فكذلك المعنيان: الاصطلاحي واللغوي، لا يستقيم اجتماعهما إلا إذا أقام المدلول الاصطلاحي أصوله في المدلول اللغوي، واصلاً أسبابه بأسبابه، ويبقى هذا الوصل على تعلق معاني اللفظ بعضها ببعض مهما تقلبت أطوارها وتجددت مسالكها[9]. فحفظ المناسبة بين المدلولين اللغوي والاصطلاحي في مستويي الممارسة الاصطلاحية، اختراعًا واستثمارًا، سواء عبر **الامتداد الدلالي الطبيعي** أو عبر **الامتداد الدلالي الصناعي**، هو أبرز مؤشرات الاجتهاد والإبداع في الأنموذج الاصطلاحي عند طه عبد الرحمن. وبفضل هذين الامتدادين الطبيعي والصناعي يتوسع المجال الاستشكالي والاستدلالي لأي مفهوم، مع حفظ المناسبة بين المدلولين اللغوي والاصطلاحي، فيرتفع القلق والاضطراب عن المفهوم، بل تنفتح طرق التداعي بين المعاني وترسم بينها سبلاً استدلالية وآفاقًا انتقالية تفتح للمتفلسف مجالاً أوسع لتخيُّر المجرى الذي يناسبه من مجاري تحرك الفكر التي تمثلها هذه السبل والآفاق[10]، مع استثمار المعارف المختلفة والقدرات النظرية المتعددة.

ويشتغل الأنموذج الاصطلاحي التطبيقي عند طه عبد الرحمن على مستويين: **مستوى التنظير التأثيلي، ومستوى الصناعة الاصطلاحية**، وذلك ما سنعرض له في ما يأتي:

---

(8) ينظر: «في فقه المصطلح الفلسفي»، طه عبد الرحمن، مجلة **المناظرة**، السنة الرابعة، العدد السادس، رجب 1414 هـ/ دجنبر 1993 م: 76-77

(9) ينظر: **فقه الفلسفة: 2- القول الفلسفي: كتاب المفهوم والتأثيل:** 241

(10) ينظر: **فقه الفلسفة: 2- القول الفلسفي: كتاب المفهوم والتأثيل:** 244

1ـ فقه تأثيل المفاهيم[11]:

رسخ طه عبد الرحمن في مشروعه العلمي أنموذجًا في الاشتغال الترجمي وفق مقتضيات المجال التداولي العربي الإسلامي، وهو ما يسمح بالانخراط، بنظر طه، في الكتابة الفلسفية الحية، التي تكون مفاهيمها مبثوثة في قلب المتلقي العربي لا في قلوب سواه، ولا اعوجاج فيها ولا تحيز، وتكون أصولها مركوزة في التاريخ العربي لا في تاريخ غيره. ورد طه على بعض أهل التقليد في القول الفلسفي ممن تحفظوا على هذا الاشتغال الفلسفي الجديد، واعتبر أن التقليد دخل على الفلسفة العربية الإسلامية من الترجمة لاقترانهما، حتى لا فلسفة معترفًا بها بغير ترجمة. وعلى هذا الأساس، قدم طه أنموذجه النظري والتطبيقي للاشتغال الترجمي، وجعل الترجمة مراتب ثلاث: **تحصيلية** تتمسك بحرفية اللفظ، وغايتها التعلم من النص الأصلي والتلمذة على صاحبه، تورث الخطأ في المعنى والتركيب. **وتوصيلية** تتمسك بحرفية المضمون دون حرفية اللفظ، وغايتها ممارسة التعليم، وتوقع صاحبها في تهويل بعض المضامين، بما يشعر المتلقي بالعجز إزاءها، فلا يعترض عليها بله أن يضع ما يضاهيها. **وتأصيلية** تتصرف في المضمون كما تتصرف في اللفظ، وغايتها رفع عقبات الفهم الزائدة عن الضرورة من طريق المتلقي، ثم تقدره على التفاعل مع المنقول بما يزيد في توسيع آفاقه ويزوده بأسباب الاستقلال في فكره.

ويرتب طه هذه الأنواع للترجمة حسب الأهمية، بخلاف ما ذهب إليه غالبية المترجمين العرب قديمًا وحديثًا؛ أي يجعل التأصيلية في المقدمة ثم التوصيلية وفي الأخير التحصيلية. فالترجمة التأصيلية هي التي تفتح للمتلقي آفاق تفلسف جديدة، وتنمي ملكته الفكرية والفلسفية، إلا أن هذا لا يحصل تلقائيًا، ولكن لا بد من الاستعانة بآليات مفهومية جديدة تنسجم والتصور التداولي الذي يؤطر مشروع طه ككل، ويجسد هذه الآليات **الاشتغال التأثيلي** الذي عمل طه على وضع تصور ضابط له. كما أن الضرب التأصيلي من الترجمات الثلاث هو الأقدر على تفعيل الاشتغال التأثيلي وتوفير مقابلات عربية للمفاهيم الفلسفية المنقولة.

وانطلق طه في تصوره التأثيلي من معطى أن **كل قول بيان، وكل بيان ينقسم إلى "عبارة" و"إشارة"، والعبارة تضاد الإشارة**[12]. وعليه، عمل على وضع أركان للتأثيل المفهومي، من خلال التمييز بين العبارة

---

[11] يستخدم طه لفظ "المفهوم" لا بالمعنى الأصولي أي في مقابل "المنطوق"، وإنما بالمعنى المستحدث، أي "المدلول"، ويقابله اللفظ (ينظر: «رؤية علمية لتجديد مقاصد الشريعة»: 229. هامش رقم 3). وقد عرف المفهوم توسعا دلاليا كبيرا جعله عصيا على الرصد، إلا من خلال وضع قيود مخصوصة ومحددة في استثماره. ينظر حول المفهوم وخصائصه: «نظرية المفاهيم (في علم المصطلحات)، ج. ساجر، ترجمة جواد حسني سماعنة، **اللسان العربي**، العدد 47: 187-189. وعن علاقة المفهوم بالمصطلح ينظر: **عن المصطلح والمفهوم وأشكال التعالق بينهما**، عز الدين البوشيخي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، رقم 24، سلسلة: ندوات ومناظرات، رقم 8: 27-37

[12] لا بد من التنبيه إلى أن استعمال لفظ "العبارة" في مشروع طه العلمي، استعمال اصطلاحي خاص، وليس هو أبدا الاستعمال المشهور الذي يحمل هذا اللفظ على "عموم التعبير عن الشيء" (ينظر: **فقه الفلسفة: 2ـ القول الفلسفي: كتاب المفهوم والتأثيل:** 68). فعبارية المفهوم عند طه، هي مدلوله الاصطلاحي، في مقابل إشاريته، وهي مدلوله غير الاصطلاحي، والمدلول غير الاصطلاحي الذي يدور عليه فقه تأثيل المفاهيم هو ما يسميه طه

الإشارية التي يختص بها القول الفلسفي مقارنة بالقول العلمي والأدبي. وانتقد المفاهيم الفلسفية العربية السائدة والمفتقدة للقوام التأثيلي المطلوب، وذلك لأنه تم وضعها في مقابل مفاهيم منقولة دون التفريق بين ما هو عباري يتوجب نقله، وما هو إشاري يُخيَّر في نقله، فنقل الكل على أنه عبارة.

إن تأثيل المفهوم يجب أن ينطلق، بنظر طه، من الاعتقاد أولاً بأن هذا المفهوم فيه جانب عباري وآخر إشاري. وهذا التمييز الدقيق جعل طه يسلك في كلامه عن التأثيل مسلكًا علميًا، يدخل في نطاق "فقه الفلسفة" وليس "فلسفة الفلسفة"[13]. وعليه اجتهد من أجل تأثيل نوعين من المفاهيم: مفاهيم من وضعه يضع مدلولاتها العبارية وينمي قوتها الإجرائية، وأخرى من وضع الغير يعمل على تزويد مدلولاتها العبارية بجانب إشاري على قدر ما تطيق، حتى إنها قد تظهر أحيانًا، وهي مزودة بجانب إشاري، بغير ما تظهر به في أصلها عند الغير؛ وذلك لأن الدلالات الإشارية تثمر في العربية تصورًا تخاطبيًا تداوليًا للمفهوم لا نظير له في لغات أخرى.

وعلى الرغم من ذلك، فإن تزويد المفهوم الفلسفي المنقول بإشارية جديدة وفق المجال التداولي الخاص للمترجم، كما يقترحه طه، يطرح بنظرنا، بعض التساؤلات الحرجة؛ وذلك لأن هذا التزويد قد يحدث أحيانًا اضطرابًا وخلطًا، بل تناقضًا في المفهوم ذاته بحسب كل مترجم أو فيلسوف أو مستعمل بعامة، لاختلاف الرؤى المعرفية وتحيزها، والتفاوت في نسبة التشبع بالتراث أو استيعابه، ومدى التفاعل الإيجابي الخلاق أو السلبي المتعثر مع ثقافة المجال التداولي الخاص ومقتضياته.

ويذهب طه إلى أن القول الفلسفي، وهو مجال اشتغاله، ليس قولاً عباريًا خالصًا ولا قولاً إشاريًا خالصًا، وإنما هو قول يجمع بين العبارة والإشارة على وجوه مختلفة. ويحدد طه للعبارة مبادئ، هي: **الحقيقة، والإحكام، والتصريح**، وللإشارة مبادئ هي نقيضها، أي: **المجاز، والاشتباه، والإضمار**. وكل مبدأ من هذه المبادئ يتفرع فروعًا بحسب مقتضياته ودلالته.

بـ**"المدلول التأثيلي"**، وهو جملة العناصر الصرفية والدلالية التي تصاحب المعنى الاصطلاحي للمفهوم الفلسفي من غير أن تدخل فيه كمقوم من مقوماته، مثل المدلول اللغوي والصيغة ومضمونها والتقابلات والتلازمات والاستعمالات داخل الحقل الذي يتداول فيه اللفظ الموضوع لهذا المفهوم (ينظر: **الحق العربي في الاختلاف الفلسفي:** 91-92).

[13] من الباحثين من يعتبر أن مقياس الاشتغال في الحقل العلمي هو "المفهوم". وعلى هذا الأساس سلك طه كما ذكرنا في بحثه المفاهيمي مسلكا علميا، وأما مقياس الاشتغال في الحقل الفلسفي فهو المقولة، ومقياس الاشتغال في الحقل الإيديولوجي هو الفكرة (ينظر: «نشوء المفهوم والفكرة والمقولة وسيرورتها في مختلف التشكيلات الخطابية»، فتحي التريكي، ضمن: **تأسيس القضية الاصطلاحية**، إعداد مجموعة من الأساتذة الجامعيين، بيت الحكمة، قرطاج، مطبعة القلم، 1989 م: 108-109. وينظر: **المصطلح اللساني عند عبد القاهر الجرجاني**، زكريا أرسلان، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، تخصص: لسانيات، إشراف أحمد الإدريسي، نوقشت بجامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرابط، السنة الجامعية 1314-1315 هـ/ 1993-1994 م: 25).

وعلى الجملة، يتبين من التعريفين اللذين وضعهما طه للبيان العباري وللبيان الإشاري أنهما طريقتان في الكلام متباينتان؛ فما يصدق على أحدهما لا يصدق على الآخر، فحيث تكون العبارة ذات معنى حقيقي تكون الإشارة ذات معنى مجازي، وحيث تدل الأولى في مختلف استعمالاتها على معنى ثابت، تدل الثانية في هذه الاستعمالات على معانٍ متقلبة، وحيث تصرح الأولى بجميع أجزائها، تضمر الثانية بعضها.[14]

وأبطل طه ادعاء أن العبارة إشارة، سواء من جهة مضمونها، وهو رأي الفيلسوف الألماني "فريدرش نتشه"، أو من جهة صورتها، وهو موقف اللساني الأمريكي المعاصر "ميكائيل ريدي"؛ فنتشه، في نظر طه، يقوم بتوسيع لمضمون الإشارة من وجهين كلاهما مردود؛ أولهما توسيع عمودي يجعل الإشارة علاقة تقوم بين كل مستويين متباينين أيا كانا، فيقع في الخلط الفاسد، والثاني توسيع أفقي يجعل الإشارة تحتمل الدلالة على نقيضها، وهو العبارة، فيقع في الابتذال. أما ريدي، فقد أصاب حيث أخطأ "نيتشه" لكن موقفه من التداخل بين العبارة والإشارة ليس حجة كافية لدرء التضاد بينهما كما أكده طه.

كما أبطل طه دعوى أن الإشارة عبارة، على مذهب فيلسوف اللغة الأمريكي المعاصر "دونالد دافيدسن" في مقالته "مدلول الاستعارة"؛ وذلك لأنه يرى أن المعنى العباري يغني عن المعنى الإشاري، مما يفضي به إلى تفريق ما كان حقه الجمع كالمعارضة بين الدلالة والتداول، وتضييق ما كان حقه التوسيع كقصر المعنى الحقيقي على شرط الصدق، وتجريد ما كان حقه الوصل كعزل المعنى الحقيقي عن افتراضاته المقامية.

وبناءً عليه، فالقول الفلسفي، بنظر طه، قد يرجح أحد البيانين بحسب رتبته؛ فإن كان قولاً فلسفيًا علميًا رجحت العبارة، وإن كان قولاً فلسفيًا أدبيًا رجحت الإشارة، وإن كان قولاً فلسفيًا طبيعيًا فلا رجحان. وهذا الرجحان، إما أن يكون مقبولاً عندما تتفاوت العبارة والإشارة في القول الفلسفي بموجب اشتغال فني يوافق الفلسفة الطبيعية لمجال المتلقي التداولي، وإما أن يكون مردودًا عندما تتفاوت العبارة والإشارة في القول الفلسفي بموجب اشتغال فني يخالف الفلسفة الطبيعية لمجال المتلقي التداولي[15]. وقد وضح طه ذلك من خلال وقوفه على القول الفلسفي العربي في بعديه الطبيعي والصناعي.

وقد سلك، كما ذكرنا، في بحث المفهوم الفلسفي طريقة فقهاء الفلسفة وليس منهج الفلاسفة، لكن من غير أن يعني هذا إقامة التعارض بين "التفقه" و"التفلسف"، ولكن جعل الأول خادمًا لفلسفة المفاهيم. وبناء على هذا سعى طه إلى إخراج المفهوم الفلسفي العربي من جموده وتعطله وتحيزه نتيجة النقول التحصيلية، من خلال

(14) وعلى هذا الأساس، تأخذ العبارة بأسباب الانفصال ومقتضى التعالي، فتكون مشتركة بين الأمم قاطبة، بينما الإشارة تأخذ بأسباب الاتصال ومقتضى التداول، فتكون مختصة بكل أمة أمة (ينظر: «ماتت الفلسفة لكي تحيا الفلسفة، أو الدوار الفلسفة والفوارة الفلسفية»: 213).

(15) ينظر: **فقه الفلسفة: 2- القول الفلسفي: كتاب المفهوم والتأثيل:** 117

الوقوف على الأسباب اللغوية التي يتوسل بها في إنشاء واستثمار المفاهيم الفلسفية في أصولها؛ إذ من خلال هذه الأسباب اللغوية يتوصل إلى المقاصد الفلسفية مما يلائم مجال الفيلسوف التداولي. ثم إن نقله المفهوم الفلسفي يساعد على تبين المفاهيم وخصوصيتها، بما يبطل ادعاء بلوغها النهاية في الشمولية مما يروج له المقلدة.

وكشف الأسباب اللغوية التي توضع وتستثمر بها المفاهيم الفلسفية يقتضي تحديد العلاقة الموجودة بين المفهوم الفلسفي ولفظه المستعمل. وعليه ذهب طه إلى عكس النظرية التقليدية التي تعتبر المفهوم الفلسفي مجردًا، وأكد أن هذا المفهوم لا يمكن تجريده من البنية اللفظية التي جاء عليها، ولا حتى من قرينة الاستعمال التي يتصل بها.[16]

وارتباط المفهوم باللفظ عند طه يورث خاصية **"الانفهام"**؛ أي أن واقع المفهوم يصطلح عليه وفق مبادئ مجاله التداولي. وعليه، فالأصل في المفهوم الفلسفي أن يكون منفهمًا من صورته اللفظية ومنتسبًا إلى مجاله التداولي. وأكثر من هذا، فإن الانتساب التداولي شرط في حصول الانفهام من اللفظ؛ وذلك لأن لغة الفيلسوف هي تلك التي يجدها في مجاله التداولي. وبالجملة، فالأصل في المفهوم الفلسفي هو الانفهام التداولي، وهذا ما يجعل المفهوم الفلسفي عكس المفهوم العلمي، لا يتمحض فيه الاصطلاح ولا يصفو للعبارة، إذ لا يمكن أن يكون تصورًا خالصًا، مثل ما نجده في التصور العلمي، إذ يشوب مدلوله الاصطلاحي مدلول يضاد عبارته، وهو الإشارة. إلا أنه كما لا يستقل به المدلول الإشاري فيكون مدركًا تصوريًا، فكذلك لا يستقل به المدلول الإشاري فيكون مدركًا وجدانيًا، و«إنما يشترك فيه هذان المدلولان على أقدار مختلفة، مع وجود فارق في مراتب العلوم، في حين تتزايد وتيرة الإشارية فيه بارتقائه في مراتب الفنون».[17]

ولتوضيح منزلة الجانب الإشاري للمفهوم الفلسفي من جانبه العباري، أكد طه أن هذا الجانب هو الذي يشترك فيه المتفلسفة على اختلافهم، أقواما وألسنة، وهذا ما التبس على بعض المتفلسفة المقلِّدة فادعوا شمولية المفاهيم الفلسفية، من غير تنبه إلى أن المعنى الفلسفي لا يقبل الرد إلى مدلوله الاصطلاحي وحسب، وإلا كان قصورًا علميًا، بل هو مردود أيضا إلى جانبه غير الاصطلاحي، وهو الإشارة؛ أي جملة آثار تداولية ينقلها الفيلسوف إلى المفهوم، مما يبث في هذا المفهوم أسباب الخصوصية والتحيز الذاتي، فتمتزج خصوصية الإشارة الشمولية بشمولية العبارة في المعنى الفلسفي، وهو امتزاج إثراء للمفهوم الفلسفي، إذ ما يتولد من الشيئين في حال الازدواج لا يتولد منهما على حال الانفراد.

[16] **فقه الفلسفة: 2- القول الفلسفي: كتاب المفهوم والتأثيل:** 120

[17] **نفسه:** 126

ولما كانت المميزات التداولية التي يحصل بها الوصل هي مجال الفيلسوف التداولي، والمفاهيم الفلسفية التي يتم بها وصلها بهذا المجال هي أصول الخطاب الفلسفي؛ فوظيفة الجانب الإشاري في المفهوم هي ربط جانبه العباري بأصول المجال التداولي لواضعه أو مستثمره. وهذا الوصل بالأصل هو ما يطلق عليه عادة **"التأصيل"**[18]، فتكون وظيفة الإشارة في المفهوم الفلسفي هي النهوض بتأصيل عبارته. واختار طه لوظيفة الإشارة عوض "التأصيل" اسم **"التأثيل"** لوصف حقيقة وجود الإشارة في المعنى الفلسفي على مقتضى التداول؛ فالتأثيل يسد مسد "التأصيل" في الغرض منه، ويفيد أكثر منه **الإكثار والتنمية**، إذ يقال "أثل ثروته" أي أكثرها ونماها، والتأثيل الذي ليس معه زيادة إنما هو محض تجميد. كما أن كثرة الاستعمال للفظ "التأصيل" أسهم، في نظر طه، في دخول الابتذال عليه.

ولما كان دور الإشارة تأثيليًا، فقد حدد طه المبادئ التي يقوم عليها القول الإشاري، وهي الإشارات: **الإضمارية، والاشتباهية، والمجازية**. واعتبر الإشارات الإضمارية[19] هي النوع التأثيلي من هذه الأنواع الممكنة للإشارة، ويصبح عندها **حد تأثيل المفهوم الفلسفي تزويد الجانب الاصطلاحي منه بالمضمرات التي تربطه بالمجال التداولي لواضعه أو لمستثمره.**[20]

وتنقسم العناصر التأثيلية المضمرة في وضع المفهوم الفلسفي واستثماره إلى قسمين: **عناصر تأثيلية مضمونية، وعناصر تأثيلية بنيوية.**

أولاً: العناصر التأثيلية المضمونية هي **جملة المضمرات الدلالية التي تتأصل بها الإمكانات الاستشكالية للمفهوم الفلسفي.** وينقسم التأثيل المضموني إلى **"تأثيل لغوي"**، أو ما يسميه طه بـ"علم التأثيل اللغوي" أو "التأثيليات اللغوية"، وهو ما كان يعرف عند العرب باسم "المعنى اللغوي"، ويقابله مصطلح Etymology؛ أي العلم الذي ينظر في أصول المعاني وأزمانها وأطوارها أو تاريخها. والمقصود بالتأثيل اللغوي هو أن الفيلسوف عادة ما يفتح استشكاله لمفهوم ما بالاستناد إلى معناه اللغوي، إن إيجابًا أو سلبًا؛ أي دلالته السابقة.

ومن أنواع التأثيل المضموني أيضًا **"التأثيل الاستعمالي"**، وهو لجوء الفيلسوف إلى الاستعمال السابق للمفهوم، وهو أمر لم ينتبه إليه البلاغيون برغم اهتمامهم بتأثير القرائن السياقية والمقامية في الكلام. وضرب

---

[18] يعتبر طه الرد إلى الأصل تأصيلا، والرد إلى المقصد تصويبا، والرد إلى الوسيلة تقويما (ينظر: **العمل الديني وتجديد العقل:** 80).

[19] وهي التي تحصل من الاختصارات المختلفة في القول، على أساس وجود الاشتراك بين الملقي والمتلقي في أصول تداولية مخصوصة وحصول استثمارها المشترك لسياق هذا القول ومقامه (ينظر: **فقه الفلسفة: 2- القول الفلسفي: كتاب المفهوم والتأثيل:** 130). وأما الإشارات الاشتباهية فتختص بالتعريف الفلسفي، وتسمى "القوام التمثيلي"، والإشارات المجازية تختص بالدليل الفلسفي وتسمى "القوام التخييلي"، والنوعان الأخيران من الإشارات يتعلق بالأجزاء المتبقية من مشروع طه، خاصة في القول الفلسفي والتي لم تصدر بعد.

[20] ينظر: **نفسه:** 131

طه أمثلة كثيرة للتأثيل الاستعمالي مثبتًا حاجة الفيلسوف إلى تأثيل مفاهيمه بواسطة سابق الاستعمالات، مما يفيده في توسيع أفق المفهوم الاستشكالي؛ إذ تحمل هذه الاستعمالات السياقية والمقامية الفيلسوف على تعميق النظر في مفهومه وتنويع وجوه مقاربته.

ويعتبر **التأثيل النقلي** آخر أنواع التأثيل المفهومي، وهو وضع الفيلسوف لمفاهيمه واستثمارها بناء على الدلالات والاستعمالات الحسية، ناقلاً إياها من دائرة المحسوس إلى دائرة المعقول[21]. ومن أمثلة التأثيل النقلي للمفاهيم أمهات مفاهيم منهج الفلسفة نحو: "النظر" و"التأمل"؛ فهناك نظر بعين الرأس، ونظر معقول وهو نظر بعين القلب، وتأمل محسوس، وهو تشديد النظر إلى الشيء، وتأمل معقول، وهو إعادة النظر في الشيء.

وجماع القول في التأثيل المضموني، أنه الأصل في التمكن الاستشكالي للمفهوم، إذ يوفر له أسباب الاتساع والامتداد سواء وضع أصلاً في لغته أو نقل من غيرها، وهذا ما يسمح للمفهوم بالتحرر من اتباعيته الاستشكالية وتبعية الفلسفة للغة المنقول إليها.

ثانيًا: أما العناصر التأثيلية البنيوية، فهي: **جملة المضمرات العلاقية التي تتأصل بها الإمكانات الاستدلالية للمفهوم**[22]؛ أي أن هذا النوع من التأثيل يعمل على توسيع الأفق الاستدلالي للمفهوم بناء على إدماجه في علاقات تمتد جذورها في التداول الذي يختص بالفيلسوف.

وينقسم التأثيل المضموني إلى ثلاثة أقسام هي: **التأثيل الاشتقاقي والتأثيل التقابلي والتأثيل الاحتقالي أو الحقلي:**

أ ـ **فالتأثيل الاشتقاقي** هو **الاستناد في بيان المدلول الاصطلاحي للمفهوم الفلسفي إلى المضمرات اللازمة عن صيغتها الصرفية، بما يجعله مستوفيًا لشروط التداول اللغوي للمشتغلين به، وينمي قوته الاستدلالية على مقتضى التشقيق.** ومعلوم أن الدلالة الاشتقاقية هي جملة الإشارات المضمرة التي تستمد من الصيغ الصرفية التي تبنى بها الألفاظ. ويتميز الاشتقاق في اللغة العربية الذي يعتمد الأوزان عن غيره من الألسن الفلسفية الأخرى المعتمدة على الزيادات. ويبقى الجهاز الاشتقاقي لكل لغة متضمنًا جملة من المعاني والعلاقات الأصلية التي تميز كل لغة عن الأخرى.[23]

---

(21) **فقه الفلسفة: 2- القول الفلسفي: كتاب المفهوم والتأثيل:** 141

(22) ينظر: **نفسه:** 134

(23) ينظر: **المصطلح الصوفي بين التجربة والتأويل**، تقديم طه عبد الرحمن: 10. كما أن الوعي بخلفيات الاشتقاق الدلالية يجسد الترابط الوثيق بين النظام المعجمي والنظام المفاهيمي والمصطلحي؛ ذلك أن الحقول المعجمية هي حقول دلالية في جوهرها تتداخل فيها بنى صيغية صرفية ودلالية، وبنى اجتماعية

ب ـ وأما **التأثيل التقابلي**، فهو **الاستناد في بيان المدلول الاصطلاحي لمفهوم الفلسفي إلى المضمرات غير المباشرة اللازمة عن توسط نظائره، أضدادًا كانت أم أمثالاً، توسطًا يقوم بشرائط التداول اللغوي والمعرفي للمشتغلين به، وينمي قوته الاستدلالية التشقيقية**[24]. ويحقق التأثيل التقابلي للفيلسوف أغراضًا استدلالية كثيرة، كرفع التعارض وتحقيق الاتساق ودفع الاعتراض بممارسة النقد وتحقيق المخالفة للجمهور والفلاسفة.

ج ـ وأما **التأثيل الاحتقالي**، وهو مأخوذ من الحقل أي البقعة المزروعة، ومما له علاقة بالإثمار والإنتاج، فيقصد به طه **تزويد المفهوم الفلسفي بحقل مفهومي يضرب نطاقًا على مفاهيم مخصوصة ينتج بعضها من بعض بعلاقات استدلالية مضمرة تنمو على مقتضى شرط التداول المعرفي للمشتغلين بهذا المفهوم**[25]. فلا بد لكل مفهوم أن يتخذ له حقلاً من المفاهيم، وألا يخرج عن كونه مفهومًا. فالاحتقال إذن شرط في المفهومية التي تتحقق من خلال الاستفهام عن المفهوم الفلسفي نفسه. وميز طه بين الحقل المفهومي عند اللسانيين المعاصرين، والحقل المفهومي عند الفلاسفة المبدعين، واعتبر أن الفيلسوف الذي لا يؤثل مفاهيمه لن تكون فلسفته إلا مضطربة المفهوم ونابية المضمون، ومستكرهة عند السامع، أو بالعبارة العربية لن تكون إلاّ فلسفة قلقة؛ وقلق القول من قلق القائل. ثم إن مفاهيم غير مؤثلة لن تكون إلا مجتثة ثم متحيزة.

إن الاجتهاد في تأسيس فقه تأثيل المفاهيم عند طه عبد الرحمن يستمده قوته الإبداعية من مفهوم التأثيل ذاته الذي يقترن مدلوله بمدلول "الشجرة"؛ **فالتأثيل لغة هو أن يجعل للشيء أصلاً ثابتًا يبنى عليه**، و«الأثل شجر مستقيم باسق طويل العمر جيد الخشب»، والكلام أشبه بالشجرة[26]، قال تعالى: "أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ

وثقافية وتاريخية، وبنى تأثيلية زمانية، مما يعكس البعد الموسوعي والمعقد للنظام المعجمي وعلاقات الترابط والتكامل بين وحداته والوحدات الأخرى في إطار تداخل معرفي واسع (ينظر: «علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة، الإشكالات النظرية والمنهجية»، عثمان بن طالب، ضمن: **تأسيس القضية الاصطلاحية:** 77).

[24] ينظر: **فقه الفلسفة: 2- القول الفلسفي: كتاب المفهوم والتأثيل:** 150

[25] ينظر: **نفسه:** 156

[26] جاء عند ابن منظور: أثلة كل شيء: أصله، قال الأعشى:

أَلَسْـــت مُنْتَهِيـــاً عـــن نَحْـــتِ أَثْلَتِنـــا ولســـتَ ضـــائِرَها مـــا أَطّـــت الإِبِـــلُ

يقال: فلان ينحَت أثلتنا إذا قال في حسبه قبيحا.

وأثل يأثل أثولا وتأثل: تأصل. وأثل ماله: أصله. وتأثل مالا: اكتسبه واتخذه وثمَّره. وأثَّل الله ماله: زكاه. وأثل ملكه: عظمه. وتأثل هو: عظم.

وكل شيء قديم مؤثل: أثيل ومؤثل ومتأثل، ومال مؤثل. والتأثل: اتخاذ أصل مال. وفي حديث النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في وصي اليتيم: إنه يأكل من ماله غير متأثل أي غير جامع. فالمال المؤثل والمجد المؤثل هو الذي يكون ذا أصل. قال ابن بري: ويقال: مال أثيل، وأنشد لساعدة:

ولا مـــــــــال أثيـــــــــل

وكل شيء له أصل قديم أو جُمع حتى يصير له أصل، فهو مؤثل، قال لبيد:

مَثَلاً كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ" [إبراهيم: 24]، فالتأثيل إذن، يفيد الاستقامة والعلو والدوام، كما يفيد معنى الثبات.

ولاحظ طه أن غياب منهج التأثيل عن التجربة الفلسفية العربية سبب لها آفات الاجتثاث والجمود والتقليد والتحيز، وربما لا يريد المتفلسف هذا الاجتثاث ولا يقول به، ومع ذلك تجده يعترض على التأثيل ويأباه. ودفع طه الاعتراضات الممكنة على فقه تأثيل المفاهيم كما يقترحه، كالاعتراض البلاغي كما ورد عند الكاتب والبلاغي المعاصر "جان بولهان"[27]، والاعتراض الفلسفي كما هو عند فيلسوف العلم "جيل غاستون غرانجي"[28]. أما الاعتراض التواصلي الكبير فيسميه طه اعتراض الاعتراضات، ولم يرجع فيه إلى كاتب بعينه أو إلى مفكر بعينه، وإنما استنبطه من عموم الممارسة الفلسفية.[29]

وفي المقابل يؤكد طه أن الفلسفة الغربية مؤثلة وراسخة ومتمكنة، إذ نشأت عن قرائح الغرب، وتوسلوا فيها بأسباب ضاربة في مجالاتهم التداولية المختلفة. ولهذا انتقد فلاسفة الإسلام الذين ذهلوا عن أهمية التأثيل

لله نافلـــــــةُ الأجَــــــلِّ الأفْضَـــــــلِ وَلَـــهُ العُلـــى وأثيـــثُ كـــلِّ مُؤَثَّـــلِ

ويقال أثّل الله ملكا آثلا أي ثبته؛ قال رؤبة:

أَثَّـــل ملكـــا خِنـــدفا فـــدعما

وقال أيضا:

ربابـــةُ رُبَّـــت وملكـــا آثـــلا

أي ملكا ذا أثلة، والتأثيل: التأصيل، وتأثيل المجد: بناؤه.

والأثال بالفتح، المجد، وبه سمي الرجل، ومجد مؤثل: قديم.

قال امرؤ القيس:

وَلَكِنَّمَـــا أسْـــعَى لِمَجْـــدٍ مُؤَثَّـــلِ وقـــد يُـــدرِكُ المجـــدَ المؤثـــلَ أمثـــالي

(ينظر: **لسان العرب**، مادة: أثل).

[27] ورد اعتراضه في كتاب "البرهان بالتأثيل اللغوي" La preuve par l'étymologie، حيث اعتبر التأثيل اللغوي مجرد إحساس ليس تحته طائل، وهو أشبه بعملية التلاعب بالألفاظ (ينظر: **فقه الفلسفة: 2- القول الفلسفي: كتاب المفهوم والتأثيل**: 166).

[28] ورد اعتراضه في كتابه "من أجل المعرفة الفلسفية" Pour la connaissance philosophique. وقد أبدى نفوره من "التأثيل اللغوي" على الخصوص، أو ما يسميه L'herméneutique étymologique، أي التأويليات المبنية على التأثيل اللغوي، واعترض على تحليلات هيدغر التأثيلية، كما حذر من إقحام الاستعارة في الفكر الفلسفي لما يسببه ذلك من إنزال للصور الخيالية المحسوسة مكان المفاهيم الفلسفية التي ينبغي أن تخلو من المحسوس، وإلا وقع المتفلسف في التوهم والانخداع. ولكن تتبع طه لخطاب غرانجي جعله يكتشف لجوءه هو نفسه لآليات التأثيل اللغوي والآليات الاستعارية في تحديد مفاهيمه؛ ذلك أن الاستعارة باعتبارها ظاهرة نصية وليست معطى معاكسا للنصوص لا يخلو منها نص، كما أن مقابلها هو الدليل وليس المفهوم (ينظر: **فقه الفلسفة: 2- القول الفلسفي: كتاب المفهوم والتأثيل**: 168-172).

[29] ويطرح هذا الاعتراض ما قد يسببه تأثيل المفاهيم من معوقات التواصل بين اللغات والثقافات في مجال الفلسفة، ما دامت وجوه التأثيل تختلف باختلاف اللغات والثقافات. إلا أن طه يقرر أن التواصل حاصل بين هذه اللغات والثقافات على تعدد فصائلها وتباين أصولها وبناها، ومن غير اتحاد في الوسائل، ولا حتى المطابقة في المقاصد، والمفاهيم المؤثلة ما دامت جزءا من الخطاب فهي تأخذ بكل خصائصه التبليغية والتواصلية (ينظر: **نفسه**: 180).

اللغوي، مما سبب للفلسفة الإسلامية حالة عدم استقلال في المسار الفكري، وكذا إبداع إشكالات واستدلالات خاصة بها.

ولإثبات الميزة التأثيلية في الفلسفة الغربية، تناول طه مواقف بعض فلاسفة الغرب من التأثيل اللغوي؛ فوقف مع أفلاطون ومساءلته للتأثيل، وقدم أمثلة عديدة على ذلك، كرأس مفاهيمه الفلسفية ألا وهو مفهوم "الماهية"، ومفهوم "المثال" ومفهوم "الوضع"[(30)]، وخلص إلى أن ميلاد الفلسفة الصناعية اقترن بالسؤال التأثيلي الصريح. وما كان الوعي بالحاجة إلى هذا السؤال ليتحقق لو لم تتقدمه ممارسة واسعة للتأثيل، جعلها تواجه صعوبات وآفات أصبحت معها إثارة السؤال بصددها أمرًا ضروريًا، فأبى أفلاطون أن ينهض بهذا السؤال عن التأثيل من غير أن يتوسل فيه بأسباب التأثيل، من خلال النظر طويلاً في العلاقة بين اللفظ ومدلوله، هل هي طبيعية أم اصطلاحية؟ خصوصًا في محاورته "قيراطيلوس".[(31)]

واتخذ طه ديكارت أنموذجًا لعرض الممارسة التأثيلية في الفلسفة الحديثة؛ فديكارت يعد التأثيل لازمًا ومشروعًا ومقبولاً، وينبه بصريح العبارة إلى أنه سيستعمل مفاهيمه الفلسفية في معان غير المعاني التي صارت تدل عليها عند معاصريه، متوسلاً في ذلك بمدلولاتها الأصلية في اللغة اللاتينية، فينشئ خطابًا ملتئمًا ظاهره عبارة واضحة وحقيقته إشارة خفية. ومثل طه بتأثيل ديكارت لمفاهيم "الحدس" و"الوضوح" و"الحقيقة"[(32)]، بما يبرز استثماره المكثف للمعاني اللغوية لمفاهيمه الفلسفية، ويثبت أن ميلاد الفلسفة الحديثة قد اقترن بالعمل التأثيلي الصريح.

وأما موقف فلاسفة الإسلام من التأثيل اللغوي، فقد اختلف باختلاف الأطوار التي تقلب فيها المفهوم الفلسفي العربي، وهي أربعة:

أ- طور النشوء: ويمثله كتاب "رسالة في الحدود" لجابر بن حيان، و"رسالة في الحدود والرسوم" للكندي.

---

(30) ينظر: **نفسه:** 205-211

(31) ينظر: «الدلالة الطبيعية والمواضعاتية من خلال محاورة قيراطيل»، حسان الباهي، مجلة **دراسات سيميائية أدبية لسانية**، العدد السابع، 1992 م: 117-121

(32) **فقه الفلسفة: 2- القول الفلسفي: كتاب المفهوم والتأثيل:** 213-225. وقد أدى الأخذ بالمعاني اللغوي لمفاهيم ديكارت، من غير وضع مقابلات عربية مؤثلة لها، إلى الوقوع في ما سماه طه بـ"خطأ تغيير رتبة القول" وتحويل مفاهيمه من رتبة الاشتغال التأثيلي إلى رتبة الاشتغال الاصطلاحي، مما هول الجانب العباري لمفاهيم ديكارت في اللغة العربية، ووقوع النَّقَلة في اعتبار ما لا ينبغي اعتباره، فضلا عن إكبار ديكارت بما يزيد على قدره، وفي المقابل استصغار الذات واستنقاص قدرتها، والإخلال بمقوماتها التداولية، عقيدة ولغة ومعرفة.

ب- طور التجديد: ويمثله كتاب "الحروف" للفارابي، و"مفتاح العلوم" للخوارزمي الكاتب[33]، و"رسالة في الحدود" لابن سينا، و"المقابسات" للتوحيدي.

ج- طور الاستقرار: وتمثله كتب الغزالي المنطقية: "معيار العلم" و" محك النظر" و"القسطاس المستقيم"، وأيضًا تفاسير وشروح وتلاخيص ابن رشد وكتاب "المبني" للآمدي.

د- طور الاستقصاء: ويمثله كتاب "التعريفات" للشريف الجرجاني، و"الكليات" لأبي البقاء، و"كشاف اصطلاحات الفنون" للتهانوي.

وقد انعدم الوعي العميق بالتأثيل في المفهوم الفلسفي العربي، برغم إقرار فلاسفة الإسلام العمل بهذا التأثيل في مستوى الاصطلاح على المفهوم الفلسفي، أو قل الاختراع، إلا أنهم أنكروا الأخذ به في مستوى استثماره في سياق الخطاب الفلسفي[34]، فأخطأوا الإنتاج الجديد والعطاء الصحيح، وفوتوا على أنفسهم التحقق بالإشارية الأجنبية، وكذلك استثمار الإشارية العربية[35]. وظلت المناسبة الدلالية بين المدلولين الاصطلاحي واللغوي قلقة ومانعة من النهوض بالمفهوم العربي ووصله بمقتضيات مجاله التداولي، في حين كانت هذه المناسبة هي أهم الأبعاد وأخطرها مما تتلابس به قضية المصطلحات في أسسها النظرية وأبعادها المعرفية والإدراكية[36]؛ وذلك لأن العلاقة بين المدلول الاصطلاحي والمدلول اللغوي فيه أو المناسبة الدلالية ظلت قلقة، مما منع النهوض بهذا المفهوم نهوضًا موصولاً بمقتضيات التداول العربي.

وقوم طه المفهوم الفلسفي العربي من جهة افتقاده للتأثيل، كما انتقد مستنده النظري التجزيئي في الوضع، وأبطل مستنده النظري التجريدي في الاستثمار، مما اعتمد عليه فلاسفة الإسلام، وهذا ما مكنه من الوقوف على الأخطاء المنكرة التي تطرقت إلى بناء المعجم الفلسفي العربي؛ فقد استعمل أولئك الفلاسفة ألفاظًا عربية على وجوه في الدلالة لا تمت بصلة إلى وجوهها التي تستعمل بها عند الجمهور، ادعاء أن هذا أملته الحكمة الفلسفية، فنقلوا كثيرًا من المعاني اللغوي للألفاظ اليونانية ونسبوها إلى الفلسفة، وهي على الحقيقة لا تزيد عن كونها أغراضًا خاصة بلغة اليونان ولا تتعدى إلى غيرها، أغراضًا كان الأجدر بهم أن يصرفوها صرفًا، وإلا فلا أقل من أن يبذلوا وسعهم في الاحتراز منها، فكانوا إذا ذكروا المقابل العربي للفظ اليوناني لم يكتفوا ببيان معانيه في اللسان العربي، بل حشروا ضمنها أيضًا معاني هذا اللفظ في اللسان اليوناني، لغوية كانت أو

[33] ينظر حول مجهودات الكندي وجابر بن حيان والخوارزمي الكاتب في الاصطلاح: **المصطلح الصوفي بين التجربة والتأويل:** 174-187

[34] ينظر: **فقه الفلسفة: 2- القول الفلسفي: كتاب المفهوم والتأثيل:** 195

[35] ينظر: «ماتت الفلسفة لكي تحيا الفلسفة، أو الدوار الفلسفي والفوارة الفلسفية»: 216

[36] ينظر: «صياغة المصطلح وأسسها النظرية (مع دليل ببليوغرافي)»، عبد السلام المسدي، ضمن: **تأسيس القضية الاصطلاحية:** 27

اصطلاحية، وقد يحدث لهم أن يهملوا المعاني الأصلية للمقابل العربي ويقصروا همهم على نحله معاني اللفظ اليوناني.

ومن الآليات التي احتفى بها طه في مشروعه لتحقيق المفهوم الفلسفي المؤثل والمتمكن تمكنًا استدلاليًا **"قانون المقابلة"**، لما يكتسيه، كما ذكرنا سلفًا، من قوة الإقناع وقوة الإبداع وقوة الاتساع. فقد توسل به طه في دراسة الاصطلاح الفلسفي وضعًا واستثمارًا. **والمقابلة قانون خطابي** يقوم بعمليتين أساسيتين، هما: **"توجيه الكلام" و"ترتيب الكلام"**، وهي **قانون أصلي** تقوم به صفتان أساسيتان، هما: **"أن يكون حقيقة طبيعية لا صناعية"، و"أن يكون أساسًا ينبني عليه غيره، ولا ينبني على غيره"**. وهي **قانون شمولي** يتصف بصفتين هما: **"أن تنضبط به كل جوانب اللفظ" و"أن ينفذ في مختلف ميادين المعرفة"**، كما استثمر طه المقابلة كآلية إجرائية في صناعة المصطلح مما سنعرضه لاحقًا.

وفصل طه القول في التأثيل اللغوي والتأثيل التقابلي، من حيث الخصائص والآليات، واختار نماذج من رجالات الفلسفة يتحقق فيها هذان النوعان من التأثيل تحققًا يؤكد صحة دعاوى طه في ما يتعلق بالقوام التأثيلي للمفهوم الفلسفي. وهذه النماذج ينبني اختيارها على معايير ثلاثة هي[37]:

أ- أن يكون الفيلسوف المختار قد جمع في ممارسته بين التأثيلين اللغوي والتقابلي.

ب- أن يكون هذا الفيلسوف قد تحقق بأقوى ممارسة لتأثيل المفاهيم الفلسفية.

ج- أن يكون هذا الفيلسوف قد ارتقى من رتبة الإتيان بمفاهيم فلسفية مؤثلة إلى رتبة استشكال المفاهيم الفلسفية واتخاذها هي نفسها موضوعًا لتأمله.

ولهذا اختار طه لاختبار دعاواه التأثيلية الفيلسوف الوجودي الألماني "مارتن هيدغر" والفيلسوف الاختلافي الفرنسي "جيل دولوز"، مثبتًا أن اللسان العربي أوسع من أن يضيق عن أداء أشد المفاهيم الفلسفية الحديثة تأثيلاً.

وحصر طه أسباب الممارسة التأثيلية عند هيدغر في مبادئ أربعة، هي:

أ) مبدأ الرجوع إلى الأصول: إذ يرى أن لا سبيل إلى خروج الفلسفة الغربية من ضلالها إلا برجوعها إلى الأصول الأولى التي قامت عليها عند أوائل الفلاسفة الذين تقدموا على "أفلاطون" كـ"بارمندس"

---

[37] ينظر: **فقه الفلسفة: 2- القول الفلسفي: كتاب المفهوم والتأثيل:** 283

و"هرقليطس". وذهب يستنطق الكلمات ويفسرها أعمق تفسير، ويستنبط منها معاني حاملة لآثار من الإشارات الشعرية، ما دامت تلك النصوص الإغريقية مقتطفات من الأشعار.

ب) **مبدأ التمسك بالأصالة:** فللوصول إلى مدلولات تلك النصوص الأصلية لا بد من النزول بالقلب فيها وإلقاء السمع إليها، حتى تنطق ألفاظها بما كمن فيها من معان خفية طواها النسيان أو غابت عن الأذهان.

ج) **مبدأ إيمائية اللغة:** على أساس أن الاسم يكون دال على مسماه دلالة الإيماءة التي يكون الأصل فيها هو وجود الاتصال بين الاسم والمسمى، بخلاف التصور العلامي للغة الذي يكون فيه الاسم دالاً على مسماه دلالة العلامة التي يكون الأصل فيها وجود الانفصال بين الاسم والمسمى. وإذا كان التوجه العلامي يورث المفهوم الصفة العبارية، فإن التوجه الإيمائي يورثه الصفة الإشارية مع مراعاة المناسبة بين المبنى والمعنى في هذا المفهوم.

د) **مبدأ شعرية الفكر:** ذلك أن هيدغر يربط الفكر بالشعر ويفصله عن الفلسفة التي تقلد القول العلمي وتتوسل بالبيان العباري، في حين يتشبه القول الفكري بالقول الشعري في التوسل بالبيان الإشاري، وهذا ما يجعل وجوه التأثيل تنعكس في مفاهيمه التي اختصت بها المعاني الشعرية.

وبعد عرض طه للمظاهر التأثيلية التي تجلت بها معاني هيدغر الفلسفية، اعترض عليه في ادعائه أفضلية اللسانين اليوناني والألماني؛ فقد قال هيدغر في كتابه "مدخل إلى ما بعد الطبيعة": «ذلك أن هذه اللغة (اليونانية) وهي، مع اللغة الألمانية، من حيث إمكانات التفكير أقوى اللغات جميعًا وأكثرها في نفس الوقت تحققًا بالفكر»، بل يذهب إلى حد قصر الفلسفة على اليونان والغرب. وقد اتبعه في نزعته المركزية المتحيزة، والألمانية على الخصوص، فلاسفة آخرون من أمثال "ليبنتز" و"هيغل"، كما جاراه أولئك الذين جاؤوا من بعده، أتباعًا أو شراحًا، ولو من غير الألمان من أمثال "دريدا" و"ليوطار".[38]

ومن أمثلة التأثيل اللغوي التي عمل طه على توضيحها في فلسفة هيدغر المفهوم اليوناني Logos اللوغاس، والمفهوم الألماني Ereignis الإيراغنس. كما قدم أمثلة على التأثيل التقابلي عند "هيدغر" كالتقابلات الوفاقية، والتقابلات الطباقية. **فالتقابلات الطباقية** أو **المباينات** عند هيدغر تسلك مسلكًا استجداليًا[39] في الاستشكال الفلسفي، هذا الاستجدال الهيدغري الذي استخرج منه طه ثلاثة أنواع، هي: المعارضة والقلب والمفارقة. وأما **التقابلات الوفاقية** أو **المماثلات**، فقد وقف طه على استثمار هيدغر لها لتوسيع إمكاناته

[38] ينظر: **فقه الفلسفة: 2- القول الفلسفي: كتاب المفهوم والتأثيل:** 296

[39] مقتضى الاستجدال هو جعل المخالف موافقا، والموافق مخالفا (ينظر: **نفسه:** 243).

التعبيرية في مقاربة "الكلام"[40]، ليقف على أن هيدغر يرى في طريق الإشارة التأثيلية ركنًا من أركان الممارسة الفكرية، ولا غنى عن انتهاجه لمن أراد أن ينهض بتقويم الاعوجاج الذي أصاب الفلسفة منذ زمن بعيد.

وأما "جيل دولوز"، فإنه يرى مهمة الفلسفة أصلاً في وضع المفاهيم؛ فقد سلك هو نفسه منهج النظر الفلسفي مع التعامل التأثيلي مع مفاهيمه مستثمرًا، على أبلغ وجه، معانيها اللغوية وإمكاناتها التقابلية حتى كاد أن يأتي من هذا التعامل ما يشابه ما أتى به هيدغر في تفكره المفهومي من الدرجة الأولى، ولو أن جيل دولوز، بنظر طه، لا يطلعنا على طريقته فيه كما يطلعنا هيدغر على تفاصيل طريقته[41]. إلا أن جيل دولوز يرى أن التوظيف للإمكانات الدلالية والتعبيرية للسان الطبيعي وسيلة لا غنى للمفاهيم الفلسفية عنها، مما يعزز القوام الإشاري للمصطلح الفلسفي.

واختار طه بعض المفاهيم الفلسفية التي جاء بها "جيل دولوز" أمثلة وضَّح من خلالها الكيفيات التي ينبغي نقل الجوانب الإشارية لهذه المفاهيم إلى اللسان العربي بها، مع بسط الإشكالات المختلفة التي يمكن أن يثيرها النقل العربي، لتجنب العتبات التي قد تقف في طريق الوصول إلى الإبداع الفلسفي، عند الخطأ في المقصد التبليغي، والخوض في أقوال لا عبارة فيها ولا إشارة تحتها.

ولذلك، فإن ثمة مفاهيم زاوج فيها دولوز بين المدلول الاصطلاحي والمدلول اللغوي، أو بنى فيها مضمون الأول على مضمون الثاني، أو على الأقل استمد بعض السمات الإجرائية لهذا من السمات الأصلية لذلك، مما يثبت المنحى التأثيلي اللغوي في فلسفة دولوز. ومن هذه المفاهيم التي وقف عليها طه، وهي ذات طابع محوري في مشروع دولوز، ومعلق بعضها ببعض هي: **Plan d'immanence, Concept philosophique, Concept**. وأوضح طه أنواع التقابلات المفهومية عند دولوز لرصد منهجه في التأثيل التقابلي، ولممارسة نقد تأثيلي لمقابلاتها العربية[42]. وحصر أنواع التقابلات المفهومية في فلسفة دولوز في ثلاثة أنواع هي: **تقابل المعنى مع تشابه الصيغة، وتقابل المعنى مع وحدة الجذر، وتقابل المعنى مع اختلاف الصيغة**[43]. وهذا البناء التقابلي الذي لم يتفطن له مترجمو كتاب دولوز، فلم يأتوا بمثله في نص الترجمة، مثل تقابل: /Variation

---

[40] **فقه الفلسفة: 2- القول الفلسفي: كتاب المفهوم والتأثيل:** 326-342

[41] **نفسه:** 375

[42] كان تركيز طه في تحليله التأثيلي لفلسفة دولوز على كتابه "Qu'est ce que la philosophie?"، والذي ألفه باشتراك مع رفيقه "فيليكس غاتاري" F. GUATARY

[43] ينظر: **فقه الفلسفة: 2- القول الفلسفي: كتاب المفهوم والتأثيل:** 413-414

Variable /Variété و Intension /Extension و Affect /Percept /Concept[44]، فوقعوا في الاجتثاث وبلغت عباراتهم قدرًا في القلق لا يضاهى، ومسُّ مفاهيمهم عجز في الإنتاج لا يخفى، وهذا ما يزيد في ترسيخ الضرورة القصوى لفقه تأثيل المفاهيم، بناء على نموذج اشتغال ترجمي تأصيلي، ومنهجية مخصوصة في الاصطلاح مما سنعرض له الآن، بعد أن غادرنا مصنع المفاهيم الفلسفية، أو المصنع المفهومي، بتعبير طه، ووقفنا على تفاصيل العمليات التقنية التي يتوجب القيام بها في تصنيع وتشغيل المفاهيم والمصطلحات، لإنتاج خطاب فكري حي ومستقل، فيه من تشقيق الأقوال بقدر ما فيه من توليد الآراء، من غير تحيز ولا انتقاء.

2 ـ منهجية الاصطلاح عند طه عبد الرحمن وخصوصيتها:

إن صناعة المفاهيم وإبداعها وضعًا واستثمارًا اقتضى من طه إذن القيام بمراجعة مفهومية مما أسميناه بفقه تأثيل المفاهيم، وقد شكلت هذه المراجعة ومقتضياتها الإطار التصوري، نظريًا وعمليًا، لمجهود طه في الإنتاج الاصطلاحي[45]، مما سنعرض له الآن في هذه الفقرة، محاولين رصد هذه المعايير والخصائص المنهجية التي تشكل مجموع مسالك طه وأدواته في وضع المصطلح واستثماره. وتعبر هذه المسالك والأدوات عن الترابط الوثيق بين المصطلحات وتعليلاتها المعرفية ومستنداتها التصورية كما تحدثنا عنها في فقه تأثيل المفاهيم.

أ ـ تداولية المصطلح:

لقد عبر طه، كما رأينا، عن تضجره من "القلق الاصطلاحي" الذي ميز النص الفلسفي العربي، وقد تسبب في هذا القلق الخروج عن مقتضيات التداول العربي، عقديًا ولغويًا ومعرفيًا، مما أصاب المصطلح بالجمود وضعَّف من فوائده الاستعمالية وقواه الدلالية. وكان هذا دافعًا لطه للدخول في عملية "صناعية ثقيلة" للمصطلحات، استفادة من صيغ التراث واستدلالاته أو من مكتسبات الدرس اللساني الحديث ومنجزاته، وكذا من مستجدات التحليل الخطابي.

---

(44) **نفسه:** 415-426

(45) وعليه، فالبحث التأثيلي هو إطار تصوري ونظري للإبداع الاصطلاحي عند طه عبد الرحمن، وليس فقط عناية بالأصول الاشتقاقية وتاريخ تفرعها (ينظر: **المصطلح الأصولي عند الشاطبي**، فريد الأنصاري: 1/ 52). هذا المنهج الإبداعي الذي تجاوز، بنظرنا، مناهج الدراسة المصطلحية التقليدية، سواء كانت تاريخية أو وصفية أو وصفية تاريخية، دون إنكار المجهود الفريد لشيخ المصطلحيين المغاربة الشاهد البوشيخي من خلال أبحاثه ودراساته، إلا أن الأبحاث التي جاءت بعده لم تراوح مكانها وبقيت عالة عليه إلا في ما ندر. وسنعمل لاحقا، على إنجاز دراسة مقارنة بين المجهودين في الاصطلاح لطه عبد الرحمن والشاهد البوشيخي بحثا عن إمكانية الربط بينهما، خصوصا بين فقه تأثيل المفاهيم ومشروع المعجم التاريخي للمصطلحات العلمية (ينظر حول هذا المشروع: **مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات العلمية**، الشاهد البوشيخي، الطبعة الأولى، محرم 1423 هـ/ أبريل 2002 م)؛ إذ من أهدافه البعيدة: الإبداع الاصطلاحي، والاستقلال المصطلحي، والتفوق المصطلحي، مما تجسد لنا بوضوح في مجهود طه التأثيلي والاصطلاحي.

ولا ينفصل إنتاج المصطلح عند طه عن تصوره الفلسفي وإطاراته المرجعية، ومقتضيات جهازه النظري، ولذلك جاء اجتهاده الاصطلاحي فريدًا، كما سنرى، في بيان الفروق المصطلحية والمفهوماتية[46]. **والاصطلاح عند طه هو إطلاق اللفظ على المعنى الذي قد يكون من فعل طائفة من الناس بأن يتفق أفرادها جميعًا على تخصيص هذا اللفظ بهذا المعنى، أو يكون من فعل فرد واحد بأن يباشر من تلقاء نفسه هذا التخصيص لغرض تبليغي معين.**[47]

ويضيف طه إلى هذين النوعين من الاصطلاح، **الجماعي والفردي**، شكلين آخرين متعلقين بنقل المصطلح من استعمالاته الأولى في اللغة الأصلية، وهو ما يسميه بـ**"الوضع الداخلي"**، أو **نقل المصطلح من لغة أخرى غير الأصلية** وفق مقتضيات النقل التأصيلي وفق أنموذج الاشتغال الترجمي عند طه عبد الرحمن، وهذا الشكل يسميه طه بـ**"الوضع الخارجي"**. والأول وضع حقيقي، والثاني وضع غير حقيقي.

وعلى الرغم من استثمار طه لكل هذه المستويات، بحسب تراتبيتها وأصالتها، في الصناعة الاصطلاحية، إلا أنه يقر بأن الفيلسوف المبدع هو دائمًا صاحب تقنية خاصة في الاصطلاح على مفاهيمه والاشتغال بها، تقنية لا بد من الإحاطة بدقائق آلياتها لكل من أراد أن يقتدر على إنشاء مفاهيمه واستثمارها وتجنب كل تحيز أو نقل غير تأصيلي أو تقليد[48]. وإذا كان طه يميز بين المفهوم ومدلوله الاصطلاحي وغير الاصطلاحي، فإنه يستعمل "المفهوم الفلسفي" و"المصطلح الفلسفي" بمعنى واحد.[49]

وإذا كان المفهوم يدور على مقتضى التداول، كما رأينا في الفقرة السابقة، فإن ذلك هو **الشق الأول** من تداولية المصطلح؛ تداولية يلتئم فيها النظر بالممارسة والاستعمال، وقد وقفنا على ذلك من خلال تحليل طه التقني والمفهومي لمكونات المفهوم ومستوياته ومراتبه، سواء على مستوى العبارة أو الإشارة وأنواع التأثيل، مضمونيًا كان بمراتبه اللغوية والاستعمالية والنقلية، أو بنيويًا بمراتبه الاشتقاقية والتقابلية والاحتقالية. أما **الشق الثاني** من تداولية المصطلح، فيتجسد في جانب الممارسة التي ظهر وعي طه بها في جل أبحاثه، خصوصًا انتباهه إلى التفاعلات الممكنة بين المعنى الأجنبي للمصطلح ومعناه العربي، فاتحًا مبحثًا جديدًا في الدراسات

---

[46] ينظر: «التأليف الاجتهادي، قراءة معرفية في اللسان والميزان»، أحمد كروم، **الفكر الإسلامي**، ملحق أسبوعي كان يصدر عن جريدة العلم المغربية، عدد الجمعة 21 ماي 1999 م

[47] ينظر: **فقه الفلسفة: 2- القول الفلسفي: كتاب المفهوم والتأثيل**: 69

[48] **نفسه**: 227

[49] ينظر: **حوارات من أجل المستقبل**: 81

المعرفية العربية المعاصرة كان غفلاً[50]. وانتقل بالمبحث الاصطلاحي من مجرد استهلاك المصطلح الأجنبي إلى مستوى إنتاج المصطلح الأصلي مستثمرًا قدرات تنظيرية فائقة، وآليات منطقية ولغوية صارمة.

كما تجلت تداولية مصطلح طه في معايير إبداع هذا المصطلح ومراعاة التوجهات العملية للتراث الإسلامي، ثم الأخذ بالضوابط النظرية والشروط المنهجية في وضع المصطلح العلمي، واستثمار الإمكانات التعبيرية والتبليغية التي تختص بها اللغة العربية.[51]

ومن خلال الانضباط الشديد لهذه المعايير، أظهر طه قدرة عجيبة على اشتقاق المفردات وتوليد المصطلحات، وفق قوالب لغوية محكومة بسياقات منطقية صارمة[52]، إلى درجة أن مقولات ومصطلحات ومفاهيم أصبحت تحيل على مشروع طه ككل؛ كالمجال التداولي، وفقه الفلسفة، والتكوثر، والفكرانية، وانظر تجد، والفوارة الفلسفية، والتأثيل...الخ.

ولم يقف طه في استثمار آليات الاشتغال الاصطلاحي عند حدود ما عرف قديمًا، من مجاز واشتقاق وترجمة وتعريب ونحت، بل أضاف آليات أخرى ذات أصول منطقية، أو ذات خصوصيات استعمالية مما سنعرض له بعد حين. كما **تجنب آلية النحت**[53]، إيمانًا منه بغنى المعجم العربي وكفايته، ثم بقدرته على الإبداع، كما **ترك آلية التعريب** إلا نادرًا جدًا مما ذكره عرضًا، مثل: "براغماتيقا"[54]، و"الإيديولوجيا"[55]، و"ميتافيلوسوفيا"[56]، و"هيرمينوتيقا" و"أركيولوجيا" و"ديكونستريكسيون"[57]...الخ.

ولم يخف طه استثماره لتعدد السمات الدلالية للمصطلح للاستدلال على كثير من أفكاره ومقولاته، ولم يأخذ بما يدعو إليه البعض من تضييق دلالي[58]. فالمقابلة مثلاً أنشط الآليات في مشروع طه، كما ذكرنا سلفًا،

---

(50) ينظر: **العمل الديني وتجديد العقل:** 35

(51) ينظر: **حوارات من أجل المستقبل:** 58-59

(52) لم يخف أولئك الذين انتقدوا أجزاء من مشروع طه العلمي إعجابهم، بل اندهاشهم لقدراته في الإنتاج الاصطلاحي، ينظر: **الماهية والعلاقة، نحو منطق تحويلي**، علي حرب: 19، وينظر: «متى يعود زمن الإبداع الفلسفي؟»، محمد سبيلا: 182.

(53) معلوم أن هذه الآلية، إضافة إلى قصورها، هي محل خلاف بين أهل اللغة والمعجم والمصطلحيين عموما، لتحولها إلى قضية عقدية أكثر مما هي لغوية تقنية (ينظر: «بعض الوسائل المستعملة في توليد المصطلحات»، عز الدين الكتاني الإدريسي، ضمن: **الدراسات المصطلحية والعلوم الإسلامية:** 102. وينظر: «من قضايا توليد المصطلح»، أمينة فنان، ضمن: **قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية:** 1/ 75).

(54) ذكرها عند اختياره لمصطلح "التداوليات" (ينظر: **في أصول الحوار وتجديد علم الكلام:** 28).

(55) أشار إليها عند اقتراحه مصطلح "الفكرانية" بديلا عنها (ينظر: **تجديد المنهج في تقويم التراث:** 24-25، هامش رقم 1).

(56) أي ما بعد الفلسفة، قياسا على ما بعد الطبيعة، وقد ذكره طه لتمييزه عن فقه الفلسفة (ينظر: **فقه الفلسفة: 1- الفلسفة والترجمة:** 31-32).

(57) وهي فلسفيات خطابية أي جملة الاتجاهات الفلسفية المعاصرة التي اشتغلت بالنظر في الخطابات الإنسانية: الدينية والعلمية والفلسفية (ينظر: **نفسه:** 38-39، 40، 41-42).

(58) أدرج الباحث محمد المصطفى عزام التعدد في معنى المصطلح ضمن مشاكل الاصطلاح، وعدَّه من العوامل السلبية في الحقل المعرفي (ينظر: **المصطلح الصوفي بين التجربة والتأويل:** 137).

قد تستعمل بمعنى "المعارضة بين الشيئين"[59]، وقد تستعمل باعتبارها آلية لغوية منطقية في تشقيق الأقوال وصناعة المفاهيم واختبار المضامين[60]. كما أن التوسع الدلالي للمصطلح يرسخ عمقه التداولي، خصوصًا ما يتعلق بجانبه الإشاري بسماته الظاهرة والخفية التي تصاحب مضمونه العباري.

وعلى ذلك يكون التصور النظري الأساس عند طه للاصطلاح هو ما سميناه بفقه تأثيل المفاهيم. **ويجمع هذا الفقه بين خصوصية النظر وإلزامية الممارسة والعمل، في تلاحم متين يستمد مشروعيته من أساس أخلاقي ديني عميق.** وسنقف الآن على ما اعتبرناه، في حدود مسحنا لمشروع طه، معايير وخصائص تطبيقية في إنتاج المصطلح، بما يحقق تداوليته، في إطار هذا النموذج الاجتهادي.

ب ـ معايير التداول في الصناعة الاصطلاحية عند طه عبد الرحمن:

هذه المعايير هي بنت المجال التداولي الإسلامي العربي بمكوناته الأصلية اللغوية والعقدية والمعرفية، ومن خلالها تتوثق الصلة بين المصطلح ومستعمله ومتلقيه، سواء أكان موضوعًا أم منقولاً. ويكون عندها المصطلح غير مضمن في صيغ غير مألوفة، ولا يكتنفه أي التباس دلالي، كما لا يوحي بأي معاني غير معتادة تحتاج إلى وسائط وشروح وتعليقات؛ أي عمليات تبعيد الفهم، بناء على التحيزات المصاحبة له.

ويمكن حصر هذه **المعايير التداولية** في الآتي:

❶ معيار القرب التداولي:

وهذا المعيار يجعل المصطلح حيًا في الوسط التداولي، إذ لا معرفة إلا بتداول المصطلح والمفهوم[61]، وله ارتباط بما هو مشترك بين أهل المجال، بوعي أو بغير وعي[62]؛ فهو يهتم إذن بالجانب الاستعمالي للمصطلح وما يحدثه من آثار في أذهان المتلقين أثناء العملية التواصلية، أو عند تحديد تأويل معيَّن للنص، أو عند تحليله، أو عند تخيُّر تركيبة معينة من الألفاظ للقيام بالترجمة من لغة إلى أخرى[63]. كما أن القرب التداولي للمصطلح

---

(59) ينظر: **تجديد المنهج في تقويم التراث:** 45

(60) ينظر: **نفسه:** 335-336، 394-395، وينظر: **فقه الفلسفة: 2ـ القول الفلسفي: كتاب المفهوم والتأثيل:** 149، 247، وينظر: **اللسان والميزان أو التكوثر العقلي:** 118، 169

(61) ينظر: «اللسان والفاعليات المعرفية، من خلال التجربة الصوفية الإسلامية»، محمد الأمراني، جريدة **الإشارة**، العدد السابع، ربيع الأول 1421 هـ/ يونيو 2000 م: 5

(62) ينظر: **فقه الفلسفة: 2ـ القول الفلسفي: كتاب المفهوم والتأثيل:** 98

(63) ينظر: **فقه الفلسفة: 1ـ الفلسفة والترجمة:** 115-116. ويميز بعض الباحثين بين عملية التأويل وعملية الاصطلاح في بعض جوانب الإنتاج الثقافي الإسلامي؛ ذلك أن التأويل إبداع ذاتي متحرر، أما الاصطلاح، فهو إجراء موضوعي متحدد، والتأويل ينطلق غالبا من نص معين، في حين أن الاصطلاح مكوِّن من مكونات النص، إلا في الخطاب الصوفي فإن التأويل والاصطلاح يمتزجان ولا يعارض أحدهما الآخر ولا يتميز عنه (ينظر: **المصطلح الصوفي بين التجربة والتأويل:** 13).

يزوده بطاقات استدلالية حجاجية تبلغ النهاية في الإقناع، خصوصًا عند اشتقاق المصطلحات من النص القرآني لكونه ينزل أعلى مرتبة في الحجية[64].

❷ معيار الانتساب:

وهو تخصيص للمعيار الأول؛ فإضافة إلى كونه يقوم على احترام مقتضيات المجال التداولي[65]، فهو يتعلق بدرجة كبيرة بصناعة المصطلح وفق عادات العرب ومعهودهم في التخاطب، وقد اشتهر هذا المعيار كثيرًا عند علماء أصول الفقه، خصوصًا الأندلسيين منهم كابن حزم والشاطبي، لما يتميز به من كفاية إجرائية واستعمالية ولما يحققه من أعلى مستويات التخاطب والتواصل بين المتحاورين.

❸ معيار التراكم:

ويعني الأخذ بهذا المعيار مراعاة الطبقات المتراكمة في المصطلح، من المدلولات الاشتقاقية واللغوية والاصطلاحية؛ هذه المدلولات التي ترسخت في الأذهان عبر الاستعمال، لا بد من اعتبارها عند ضخ معنى جديد في المصطلح.[66]

❹ معيار التخلق السلوكي:

وهو ربط المصطلح بمقام الكلام ومقتضيات السياق، واعتبار ملابسات المحيط، وتجاوز مستويات الدلالات المجردة للمصطلح إلى الدلالات العملية مما يظهر في سلوك الإنسان وممارساته.[67]

❺ معيار التفعيل:

وهو بناء المدلول الاصطلاحي للمصطلح على مدلوله اللغوي، ومده بمختلف أسبابه الدلالية والاستدلالية، ليكون طيعًا في يد المتلقي، تصورًا لمضمونه، أو للدخول به في العمل.[68]

---

[64] ينظر: **اللسان والميزان أو التكوثر العقلي**: 398

[65] **فقه الفلسفة: 2- القول الفلسفي: كتاب المفهوم والتأثيل**: 121

[66] ينظر: **فقه الفلسفة: 2- القول الفلسفي: كتاب المفهوم والتأثيل**: 236

[67] **نفسه.**

[68] ينظر: **تجديد المنهج في تقويم التراث**: 288

وإضافة إلى هذه المعايير التداولية، فإن طه، وبحكم اعتماده المنهجي على ما سمي بالتداوليات المدمجة، فإنه استحضر خصائص أخرى في الصناعة الاصطلاحية ذات طابع دلالي محض، مما لا يمكن فصله بتاتًا عن المعايير التداولية السابقة إلا لمقتضيات منهجية مخصوصة. ويمكن حصر هذه الخصائص في:

❶ الفصاحة:

لرفع القلق في التبليغ، والنفور عن المناسبة بين اللفظ والمعنى.[69]

❷ الإحكام:

وهو الإتقان في المصطلح؛ أي أن يفيد أوصافه بالتحديد، وتضم هذه الخاصية عنصرين دلاليين هما: "التواطؤ" و"القرب"، وعنصرًا استعماليًا تداوليًا هو "الاستقرار". والتواطؤ عند طه هو حفظ المعنى نفسه للمصطلح في جميع استعمالاته بما يجنب المستعمل والمتلقي مشاكل الاشتراك اللفظي[70]. وأما القرب الدلالي، فهو استغناء المصطلح عن غيره، والوصول إلى الشيء من غير واسطة.[71]

❸ الانفهام:

وهو تحقق فعل الفهم للمصطلح في ذهن المتلقي من خلال اقترانه بصيغته اللفظية، من غير حاجة إلى مقام أو سياق[72]، ولهذا الخاصية ارتباط وثيق بمعيار الانتساب التداولي الذي سبق ذكره، إذ لا ينفهم المفهوم الفلسفي إلا ضمن مجال تداولي مخصوص.

❹ الاتصال:

والمقصود بهذه الخاصية: الاتصال الدلالي؛ أي ترابط السمات الدلالية للمصطلح وانتظامها في نسق متماسك ومتراكب البنى.[73]

❺ الانتساق:

ومقتضى هذه الخاصية استعداد اللفظ الدخول في علاقات نسقية مع نوع خاص من الألفاظ دون غيرها، كما يقبل الاستبدال مع ألفاظ دون أخرى[74]. وقد اشتق طه لفظ "الانتساق" من الاتساق على وزن "الانفعال".

---

(69) **نفسه:** 392

(70) **فقه الفلسفة: 2- القول الفلسفي: كتاب المفهوم والتأثيل:** 69-70

(71) **نفسه:** 70

(72) **نفسه:** 120-121. والمقام عند طه هو القرينة الحالية، أما السياق، فهو القرينة القولية (ينظر: **نفسه:** 134).

(73) **نفسه:** 234

❻ الوزن الصرفي:

استثمر طه هذه الخاصية لوعيه بأن لكل صيغة من الصيغ الصرفية العربية مدلولاً مخصوصًا، ولا يمكن إبدال هذه المدلولات بعضها ببعض ولا إسقاطها ولا نسيانها، لأنها بمنزلة القوالب التي تُصب فيها المادة الفكرية[75]. ومما يقوي هذا التصور ويثبته أن اللغة العربية، وهي مادة إبداع طه، لغة اشتقاقية تعتمد نظام الأوزان، والوزن فيها يعتبر وحدة دلالية مستقلة ذات طابع حجمي تنزل من جهات المكان عمقه[76]. ووفق هذه الخاصية يقع تناظر بين الصيغة الصرفية للمصطلح وبين مدلوله الذي يحمله، كوزن "المفاعلة" الذي يدل على وجود جانبين ومثال ذلك المقابلة والمشابهة، ووزن "الاستفعال"عند الدلالة على الطلب كالاستشكال والاستدلال والاستلزام والاستغراق. وقد انتقد طه الخطاب الفلسفي العربي الذي خرقت فيه المصطلحات المنطقية هذا القانون اللغوي، فأريد بها مدلولات تتعارض مع ما تدل عليه صيغها الصرفية[77].

وتستمد هذه الخاصية مشروعيتها من الممارسة اللغوية العربية القديمة، وقد نبه عليها كثير من أئمة البيان العربي، ومنهم ابن الأثير الذي يقول: «اعلم أن اللفظ إذا كان على وزن من الأوزان ثم نقل إلى وزن آخر أكثر منه فلا بد من أن يتضمن من المعنى أكثر مما تضمنه أولا؛ **لأن الألفاظ أدلة على المعاني، وأمثلة للإبانة عنها، فإذا زيد في الألفاظ أوجبت القسمةُ زيادة المعاني**، وهذا لا نزاع فيه لبيانه»[78].

وعليه، ووفق خاصية الوزن الصرفي، يظهر الدور الأساسي للصيغة الاشتقاقية الصرفية في توجيه دلالة المصطلح وفي فهمها وفي تدقيقها. كما أن هذه الدلالة الاشتقاقية، تكون بمثابة الكليات العقلية التي لا تكاد تفارق

---

(74) ينظر: **نفسه:** 234. ويرد الانتساق بمعنى آخر عند طه، وهو أن تتولى الإمكانات تصحيح بعضها البعض طلبا للاندماج فيما بينها (ينظر: **سؤال الأخلاق، مساهمة في النقد الأخلاقي للحداثة الغربية:** 117). واستعمال اللفظ نفسه للتعبير عن معنيين مختلفين، يؤكد عدم اعتبار طه "التوسع الدلالي" للمصطلحات أو المشترك اللفظي عائقا ذا أهمية.

(75) ينظر: **تجديد المنهج في تقويم التراث:** 334

(76) ينظر: **فقه الفلسفة: 2ـ القول الفلسفي: كتاب المفهوم والتأثيل:** 147. وينسجم تصور طه هذا مع النموذج التنضيدي الذي دعا إليه ماكرثي MACCARTHY، والذي يعتمد على اختلاف الحركات مع ثبات الجذر، مما يتناسب مع منطق العربية الداخلي بخلاف اللغات الأخرى التي تعتمد على اللواصق في بناء الكلمات من خلال نموذج جاكندوف JACKENDOFF (ينظر: الدلالة الاشتقاقية من خلال المفهوم والتأثيل لدى طه عبد الرحمن»، أحمد كروم، **العلم الثقافي**، ملحق أسبوعي يصدر عن جريدة العلم المغربية، السنة 31، عدد السبت 12 دجنبر 2000). لقد حاول ماكرثي تفسير العلاقة بين الصيغة الصرفية ودلالتها في اللغة العربية، ويقوم تصوره على رد كل فعل في العربية الفصحى إلى عدد من الأصناف الاشتقاقية التي تستلزم، بنظره، معاني مثل الاعتياد والتكرار..، ويتوافر الفعل داخل كل صنف على أشكال تصريفية تشير إلى الزمن والصيغة والتصرف... وتتميز كل الأشكال في الوحدة الاستبدالية لكل فعل بعنصر ثابت أي بثلاثة أو أربعة صوامت "أصول" ترِدُ في كل شكل. وترد هذه الصوامت بنفس الترتيب الخطي، إلا أن أشكال الفعل يمكن أن تختلف إلى حد أنه يمكن لصامت من الصوامت أن يُكَرَّر ويمكن أحيانا أن نزيد صامتا "إضافيا" (ينظر لمزيد من التفصيل: **الفونولوجيا التوليدية الحديثة**، هاري فان درهالست ونورفال سميث، ترجمة مبارك حنون وأحمد العلوي، منشورات دراسات سال، الطبعة الأولى، 1992 م: 36-40).

(77) ينظر: **تجديد المنهج في تقويم التراث:** 334. وينظر: **فقه الفلسفة: 2- القول الفلسفي: كتاب المفهوم والتأثيل**، حين انتقد طه غفلة الفارابي عن علاقة الصيغ الصرفية ببنية التفكير: 148، 183. وعن الترابط الوثيق بين البنيات الصرفية والمفاهيم الاصطلاحية ينظر: «أهمية الصيغ الصرفية في توحيد الاستعمال الاصطلاحي والربط المعرفي بين العلوم»، الحسين كنوان، ضمن: **قضايا المصطلح في الآداب والعوم الإنسانية:** 1/ 129

(78) **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، ضياء الدين ابن الأثير، قدمه وعلق عليه أحمد الحوفي وبدوي طبانه، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الطبعة الثانية، د. ت: 2/ 241

كل عملية تفكير أو تعبير. وللأوزان أيضًا، دور خاص في توجيه الدلالة، وهذا ما تنبه له أوائل النقاد والبلاغيين عند دراسة علاقة الوزن بالغرض.[79]

ج ـ آليات التداول في الصناعة الاصطلاحية عند طه عبد الرحمن:

كادت الصناعة الاصطلاحية تنحصر عند وسيلتي الوضع والنقل بمختلف وسائل اشتغالهما؛ فالوضع قد يكون عبر المجاز أو الاشتقاق أو النحت[80]. أما النقل، فقد يكون عبر الترجمة الدلالية أو التعريب اللفظي.

وبالرغم من أهمية هذه الآليات ذات الطابع الدلالي الضيق، فإن طه قد وجه الصناعة الاصطلاحية وجهة تداولية تتجاوز النزوع التجريدي الضيق الذي جمَّد المصطلحات وقتل حركيتها، وتقوم هذه الصناعة الجديدة على الاستعمال وتتفاعل مع المكونات الأصلية لمجال التداول الإسلامي العربي لغويًا وعقديًا ومعرفيًا، ويمكن حصر الآليات التداولية التي ميزت الصناعة الاصطلاحية عند طه في الآتي:

❶ الآلية الأخلاقية-السلوكية:

تقوم على مقصد إقناع المخاطب وتجاوز مستوى البناء النظري المتسق[81]، وهذه الآلية هي التي تزود المصطلح بقيم الإنتاجية وعناصر التأثير في المتلقي، وليست تلك القيم والعناصر إلا المعاني اللطيفة والقيم الروحية التي تخرج المصطلح من ضيق التجريد إلى سعة التسديد والتأنيس[82]. ونلمس هذا التسديد والتأنيس في العديد من مصطلحات طه الدائرة بكثرة في مشروعه؛ كالتزكية والجحود والخمود والتهوين والتهويل...الخ، التي ترتبط بأسباب متينة بمكونات المجال التداولي الأصلية، وبخصائصه العملية.

❷ الآلية الاحتقالية:

وهي التي تزود المصطلح بقدرة التواشج من خلال علاقات صورية واستدلالية مع مصطلحات متعددة في إطار مفهومي جامع، أو ما يسمى بـ"الحقل المفهومي" أو "النطاق المفهومي"، أو ما سماه بعض الباحثين

[79] ينظر مثلا: **منهاج البلغاء وسراج الأدباء**، القرطاجني: 226 وما بعدها. وينظر في الأبعاد الدلالية للوزن: «مصطلحات علوم الشعر، الوزن مكونا إيقاعيا»، إدريس نقوري، ضمن: **قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية**: 2/ 213

[80] سواء أكان هذا النحت تركيبا مزجيا، أو نحتا فعليا، أو نحتا أوائليا (ينظر: «منهجية وضع المصطلح العربي وتجلياتها في المعجم المتخصص»، جواد حسني سماعنة، ضمن: **الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية**: 1/ 89-90. وينظر أيضا ما يتعلق بالنحت في صناعة المصطلح: «المصطلحية العربية المعاصرة، سبل تطويرها وتوحيدها»، محمد رشاد الحمزاوي، مجلة **اللسان العربي**، العدد 39، يونيو 1995 م: 121. وينظر أيضا في وسائل وضع المصطلح: «لماذا أهمل المصطلح التراثي؟»، علي القاسمي، مجلة **المناظرة**، السنة الرابعة، العدد السادس، رجب 1414 هـ/ دجنبر 1993 م: 37).

[81] ينظر: **العمل الديني وتجديد العقل**: 29

[82] ينظر: **تجديد المنهج في تقويم التراث**: 86

بــ"الشبكة المفهوميــة"[83]، أو "منظومــة المفــاهيم"[84]. فالآليــة الاحتقاليــة تخلــق للمصــطلح حقــلاً يتنــاغم مــع عناصره، وليس بالضرورة حقلاً دلاليًا كما هو معروف في اللسـانيات الدلاليـة[85]، وهذا ما يرفع المفهوم عن "العلامية" أو "العلمية" إلى مستوى "الاحتقاليـة"؛ أي "المفهوميـة"، بقواعدها الاستدلالية وصبغتها التشقيقية ووظيفتها الإشارية المضمرة.[86]

❸ آلية الإبدال:

يعني الاشتغال وفق هذه الآلية وضع مصطلحات أصلية ومناسبة وفق أصول مجال التداول الإسلامي العربي، من حيث المضامين أو الوظائف، مكان تلك التي تصادم المجال من المصطلحات المنقولة[87]؛ فالإبدال يكون بالتصرف في المصطلح المنقول وتحويل سماته اللغوية أو الاصطلاحية، والقيام بعمليات استبدال متعددة المستويات. فمصطلح **"العفة"** مثلا، يعني في التداول اليوناني "ضبط النفس عن اللذات الحيوانية"، وباستثمار آلية الإبدال يصبح في التداول الإسلامي "ضبط النفس عن اللذات المحرمة"، لما يحمله لفظ التحريم من حمولة شرعية تداولية حية في ذهن المتلقي.[88]

❹ آلية الحذف:

وهذه الآلية أكثر تحديدا من الآلية السابقة، إذ تستهدف ترك ما يصادم مقتضيات التداول الأصلي من تحيزات مما يحمله المصطلح المنقول، تضعيفًا ليقينيات التداول العقدية، أو تفويتًا لضرورياته المعرفية، أو تطويلاً لطرق تحصيل مقاصد التخاطب اللغوي[89]. فإذا كانت **"الشجاعة"** مثلاً في التداول اليوناني هي "فضيلة القوة الغضبية التي تكسب صاحبها القدرة على رباطة الجأش في المخاوف، سواء أكانت حروبًا يخوضها دفاعًا عن المدينة أو كانت مواجهة الموت الطبيعي"، فإنها تصبح في التداول الإسلامي من خلال آلية

---

[83] ينظر: **المصطلح الصوفي بين التجربة والتأويل**، محمد المصطفى عزام: 123

[84] يقوم هذا المفهوم على أن كل حقل أو ميدان معرفي يتألف من مجموعة من المفاهيم المرتبطة بعلاقات ناتجة من التشابه بين خصائصها، وتشكل هذه المفاهيم نسقا أو منظومة مفهومية أخرى (ينظر: «علم المصطلح بين علم المنطق وعلم اللغة: العناصر المنطقية والوجودية في علم المصطلح»، علي القاسمي، مجلة **اللسان العربي**، عدد 30، 1988 م: 91).

[85] ينظر الفرق بين الحقلين في: **فقه الفلسفة: 2- القول الفلسفي: كتاب المفهوم والتأثيل:** 158-159

[86] **نفسه:** 158

[87] ينظر: **تجديد المنهج في تقويم التراث:** 291

[88] **نفسه:** 397

[89] **نفسه:** 290-291

الحذف، والتخلي عن كثير من سماتها الدلالية، هي "بذل النفس للموت نشرًا للدين أو دفاعًا عنه"، ويكون معناها، بذلك، متغلغلاً في الدلالة القرآنية لمصطلح الفضيلة.[90]

❺ آلية الإضافة:

وبخلاف الآليتين السابقتين؛ أي الإبدال والحذف، فإن مقتضى هذه الآلية يقوم على إدخال عناصر المصطلح المنقول في المجال التداولي الأصلي بعد تكميلها بما يجعلها متوافقة مع عناصره؛ فإذا كان **"الظلم"** في التداول اليوناني هو "الخروج عن توازن وتكامل الفضائل الثلاث: العفة والشجاعة والحكمة"، فإن نقله من خلال آلية الإضافة يجعل سمات تعريفية تنضاف إلى حده، وهي "ظلم النفس" وفق الدلالة القرآنية، كالشرك بالله مثلاً، وسمة "الانظلام"، وهي قبول الظلم وتحمله من الغير[91]. وهذا ما يفتح آفاقًا جديدة في المصطلح المنقول لم يكن يسمح بها التداول اليوناني المرتبط بمكوناته الأصلية.

❻ آلية القلب:

يتم التصرف في ترتيب أوضاع عناصر المصطلح من خلال هذه الآلية تقديمًا أو تأخيرًا، وهذا ما يتجلى في تقويم النص الفلسفي العربي ليلائم مقتضيات التداول الأصلي. وعليه، يتحول ما كان في المصطلح أصلاً ليصبح فرعًا والعكس صحيح؛ فمصطلح **"الظلم"** مثلاً، إذا كان في التداول اليوناني يعتبر ظلم الغير هو الأصل، فإن التداول الإسلامي يجعل ظلم النفس هو الأصل، وظلم الغير هو الفرع.[92]

---

(90) **تجديد المنهج في تقويم التراث:** 396. كما ارتبطت صناعة المصطلح عند طه بالاستمداد من القرآن الكريم، صيغا ودلالات، مما يحتاج إلى بحث مستقل، فمصطلح "التصرف" مثلا الذي يدل به طه على أعلى مستويات السيادة التي يحصلها النظام التقني، لما يفيده هذا اللفظ في الاستعمال العادي من معنى التحكم في الأشياء التي تبدو فوق الطاقة استمده طه من قوله تعالى: (وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْض) [البقرة: 164]، (ينظر: **سؤال الأخلاق، مساهمة في النقد الأخلاقي للحداثة الغربية:** 117).

(91) **تجديد المنهج في تقويم التراث:** 396. فمصطلح الظلم برغم ما بلغه من التوسع الدلالي عند العرب ما قبل الإسلام، إلا أنه سيأخذ أبعادا أخرى بعد نزول القرآن الكريم، وسيشغل حيزا كبيرا فيه؛ فقد ذكر هذا المصطلح بصيغه المختلفة 299 مرة، مفرقة في 260 آية في 57 سورة مكية ومدنية. وورد في السور والآيات المكية أكثر منه في السور والآيات المدنية! لأن المصطلح في بدايته سيرتبط بمعالجة التصور والاعتقاد، قبل معالجة العمل لسلوك. ومن خلال نفي الظلم عن الله تعالى سيبين القرآن ظلم الإنسان لنفسه، ويحذر منه، ثم ظلم الغير وينهى عنه. وبهذه الدلالات الجديدة لمصطلح الظلم، سيتم التعامل مع دلالاته في الثقافة الأجنبية، بما يجعل الدلالة الجديدة ذات الارتباط بالمجال التداولي مهيمنة، بالمفهوم القرآني، على بقية الدلالات، من خلال آلية القلب (ينظر: «مفهوم الظلم في القرآن الكريم»، مصطفى فوضيل، ضمن: **الدراسات المصطلحية والعلوم الإسلامية:** 1/ 381).

(92) ينظر: **تجديد المنهج في تقويم التراث:** 396-397

❼ **آلية التصفيف:**

وسماها بعض الباحثين بآلية التصنيف، وهي التي تساعد على وضع مجموعات مصطلحية تربطها علاقات دلالية ومنطقية وصياغات صوتية وصرفية، ويميزها تناغم هندسي وموسيقي اتساقًا وبناءً[93]. ويتجلى هذا الاتساق من حيث التماثل في الاشتقاق والصياغة وتشابه الحروف، على شكل **ثنائيات**، مثل:

- **"الفكرانية" و"العقلانية".**
- **"الاستعمال" و"الاستكمال".**
- **"الاستقرار" و"الاستثمار".**

أو على شكل **ثلاثيات**، مثل:

- **"التسليم" و"التمييز" و"التفضيل".**
- **"الاختيار" و"الائتمار" و"الاعتبار".**
- **"التطويل" و"التهويل" و"التعطيل".**
- **"السهو" و"اللغو"، و"اللهو".**
- **"الجمود" و"الخمود" و"الجحود".**

وقد يتجلى هذا الاتساق من حيث تماثل الاشتقاق مع اختلاف الصياغة والحروف، مثل:

- **"التنوع" و"التفاعل" و"الاستمرار".**
- **"التحجر" و"الإهمال" و"التدجيل".**
- **"التثاقل" و"التقصير" و"التكاسل".**
- **"الاجترار" و"الاستهلاك" و"التمويه".**

ويبدو للباحث أن إيراد طه عبد الرحمن لهذه المصطلحات بهذا الاتساق والتماثل، في موضع واحد، إنما يقصد به تنبيه المطلع على ضرورة المقابلة بينها، تقابلاً وفاقيًا أو تقابلاً طباقيًا، كما أن في ذلك إشارة إلى انتمائها إلى حقل مفهومي مشترك بما يساعد على تبين مدلولاتها بشكل أعمق، ويحقق لها سمة الاحتقالية.

---

[93] ينظر: «الإبداع الاصطلاحي عند الدكتور طه عبد الرحمن»، محمد المصطفى عزام.

❽ آلية التبليغ:

ويسميها بعض الباحثين بآلية التوظيف، وهي التي تساعد على المزج بين الفكر والفن في التعبير والتفكير لتحقيق مستوى ناجع من التبليغ، وتشييد بناء فلسفي متفرد تتحفز مفرداته ومركباته لإبداع مصطلحات جديدة ومفاجئة[94]. وقد تفنَّن طه من خلال استثمار هذه الآلية البلاغية والمنطقية في الآن نفسه في استثمار الإمكانات البديعية والبيانية للغة العربية.

وتفرعت عن هذه الآلية أدوات بلاغية إجرائية تعددت في مشروع طه، ويمكن التمثيل بأنموذجين هما: **الطباق والمقابلة**؛ فمن أمثلة **الطباق**، بما هو جمع بين الضدين في الكلام مما يتكرر في مشروع طه:

- **"المنقول والمأصول".**
- **"خصوصية المنقول وشمولية النتائج".**
- **"جلال المعنى وجمال المبنى".**
- **"مصدر التقريب ومقصد التقريب".**

أما **المقابلة**، بما هي ترتيب الكلام على ما يجب، بدءًا وانتهاءً، فمن أمثلة ذلك:

- **"البراهين اليقينية المضيقة والأدلة الظنية الموسعة".**
- **"التجريد النظري والتسديد العملي".**
- **"تشويش وإفساد يكون مذمومًا مردودًا، وتضمين يكون ممدوحًا مقبولاً".**
- **"لا يكون شكه تحكمًا ولا تشهيًا، بل يكون تبينًا وتحققًا".**

ولم يقف طه عند حدود المعايير والآليات التداولية في صياغة المصطلح، بل مزجها بآليات بلاغية أخرى ذات طابع دلالي وتداولي في الوقت نفسه، مثل آلية **المجاز**؛ فالمجاز بما هو إخراج اللفظ من معناه الأصلي إلى آخر، لمناسبة ما، هو الشق التداولي الأساس في إنشاء الإشارة[95]، أي الجزء الثاني من المفهوم. إلا أن الدلالة المجازية المتضمنة في الإشارة لا تحتفظ بحمولتها المقابلة للدلالة الحقيقية في الدرس الدلالي البلاغي؛ فالمجاز آلية تداولية عند وضع المصطلح وأداة من أدوات التوليد اللغوي، كما أنه دلالة مضمرة في المفهوم عند تلقيه

---

[94] ينظر: «الإبداع الاصطلاحي عند الدكتور طه عبد الرحمن».

[95] ينظر: **فقه الفلسفة: 2- القول الفلسفي: كتاب المفهوم والتأثيل:** 73

يتوجب كشفها ومراعاتها. وهو أيضًا من خواص الخطاب الطبيعي ومكوناته الاستعارية، إذ إن كل خطاب طبيعي إلا وتلازم فيه معنيان أحدهما حقيقي والآخر مجازي، أو تعاندا.[96]

ومن المصطلحات التي تجسد اشتغال آلية المجاز في الصناعة الاصطلاحية، بناءً على المشابهة القياسية بين اللفظ في أصل الوضع وبين المدلول الجديد للمصطلح، يمكن التمثيل بمصطلحات: **"التأثيل"**[97]، و**"الملابسة"**[98]، و**"التقليب"**[99]، و**"التحجر"**.[100]

واستفاد طه أيضا في صناعة المصطلح مما أسماه بـ**"التأثيل الاشتقاقي"**، والاستناد في بيان مدلول المفهوم الاصطلاحي إلى المضمرات اللازمة عن صيغته الصرفية. وقد استثمر طه آلية **التشقيق** في نقد المصطلح الفلسفي في نصوص الفارابي وابن سينا وابن رشد لخروجه عن مقتضيات هذه الآلية؛ كمصطلح **"الموجود"**[101]، و**"الملك"**[102]. وقد أحيا طه صيغًا جديدة على مقتضى آلية التشقيق، مما يتيحه الصرف العربي، كوزن **"الفِعْلانية"** الذي صاغ على منواله مصطلح **"الفكرانية"**[103]، ووزن **"الفَعلانية"** الذي صاغ على منواله مصطلح **"النَّظَرانية"**[104]، ووزن **"المفاعلة"** الذي صاغ على منواله مصطلحات عديدة، كـ**"المقابلة"** و**"الملابسة"** و**"الملامسة"** و**"المباطنة"**[105]، وصيغة "مفعول" الذي صاغ على منواله على

---

[96] ينظر: **في أصول الحوار وتجديد علم الكلام:** 49

[97] ينظر: **فقه الفلسفة: 2- القول الفلسفي: كتاب المفهوم والتأثيل:** 131

[98] مشتقة من اللباس وتدل على "النظر العملي الحي" لما تصبح التجربة الروحية والأخلاقية لباسا للمجرب (ينظر: **العمل الديني وتجديد العقل:** 125-126) .

[99] ينظر: **تجديد المنهج في تقويم التراث:** 151

[100] اشتقه طه من الحجر، ويدل عنده على الخلو من الأحوال الباطنية التي تبعث في الإنسان روح تجديد النظر في النصوص، فيصاب بالجمود والانغلاق على الظواهر والأشكال (ينظر: **العمل الديني وتجديد العقل:** 214).

[101] ينظر: **فقه الفلسفة: 2- القول الفلسفي: كتاب المفهوم والتأثيل:** 147، 273-274

[102] ينظر: **تجديد المنهج في تقويم التراث:** 334-335

[103] ينظر: **نفسه:** 24-25، هامش رقم 1، وقد تطورت الصيغة الصرفية للمصطلح عند طه لتصبح "فكرانية" بعدما كانت "فكرية" وحسب، أي إيديولوجيا (ينظر: **العمل الديني وتجديد العقل:** 120). وصيغة "الفِعلانية" من المصادر الصناعية التي يتيح الصرف العربي صوغها للدلالة على المعاني المجردة مثل روحانية وإنسانية. وتعتبر هذه الطريقة أعلى طرق الاصطلاح عند الفلاسفة القدماء (ينظر: «الإبداع الاصطلاحي عند الدكتور طه عبد الرحمن»، محمد المصطفى عزام).

[104] ومصطلح "النظرانية" مشتق من مادة [ن، ظ، ر]، على وزن "الفَعلانية"، وهي مصدر صناعي. والنظرانية هي الفصل بين الحوار والصواب (ينظر: **تجديد المنهج في تقويم التراث:** 39). واستعمل طه الاشتقاق من هذه الصيغة منذ كتبه الأولى، كما نجد في مصطلح "الصمدانية" أو العالم "الصمداني" (ينظر: **العمل الديني وتجديد العقل:** 5)، ونجد كذلك "القولانية" (ينظر: **سؤال الأخلاق، مساهمة في النقد الأخلاقي للحداثة الغربية:** 59).

[105] وتقتضي هذه الصيغة وجود طرفين؛ فـ"الملامسة" مثلا تقتضي الاحتكاك بالملموس بين النظر والعمل، و"المباطنة" ارتباط الجوارح بالأعمال.. (ينظر: **العمل الديني وتجديد العقل:** 125-126).وقد رصد طه هذه الصيغة التفاعلية والمناسبة للتعبير عن تبادل العلاقات بين أهل الاجتماع في نص ابن خلدون، للتأكيد على تداوليتها وانتشارها في النص الثقافي العربي (ينظر: **اللسان والميزان أو التكوثر العقلي:** 399).

سبيل المثال مصطلحات **"مأصول"** و**"منقول"**[106]، ووزن "**الافتعال**" الذي صاغ على منواله مصطلحات كثيرة، كـ**"الاختيار"** و**"الائتمار"** و**"الاعتبار"** و**"الاتساع"** و**"الانتفاع"** و**"الاتباع"** و**"الانتظام"** و**"الانتساق"**[107]، ووزن "الاستفعال" الذي صاغ على منواله مصطلحات **"الاستعمال"** و**"الاستكمال"** و**"الاستيقان"** و**"الاستضمار"**.[108]

لقد استفاد طه إذن، مما تتيحه آلية التشقيق في الصناعة الاصطلاحية من إبداع مصطلحات جديدة عبر إحياء صيغ أصيلة، ومن ثمة ربط المفاهيم بصيغها وأوزانها، مما يؤكد أن بروز هذا النوع من التجديد الاصطلاحي في مشروع طه، ليس شذوذًا في الكتابة ولا خروجًا عن مقتضيات التعبير بقدر ما هو إحياء لتراث أصيل في التفكير والتعبير، وتجاوز للقلق الاشتقاقي الذي مسَّ المصطلح العربي.

واستثمر طه أيضا **التفريق** آليةً دلاليةً وبلاغيةً للتمييز بين المصطلحات المشتركة في مادة لغوية واحدة، وتخصيص كل لفظ بمدلول اصطلاحي، مثل التمييز بين:

- **"التحقيق"** و**"التحقق"**.
- **"التجريب"** و**"التجرب"**.
- **"التقريب"** و**"المقاربة"** و**"التقرب"**.
- **"التخليق"** و**"التخلق"**.
- **"التوحيد"** و**"التوحد"**.
- **"الفهم"** و**"الانفهام"** و**"الاستفهام"** و**"الإفهام"** و**"المفهوم"**.
- **"القيام"** و**"الإقامة"** و**"القومة"**.
- **"النظم"** و**"النظام"** و**"الانتظام"** و**"التنظيم"**.

---

[106] وهذان المصطلحان من المصطلحات الأكثر دورانا في مشروع طه، إذ يقوم مصطلح "مأصول" بوظيفة مزدوجة، فهو ممارسة عملية لوصل المنقول من المفاهيم الأجنبية بالأصول اللغوية العربية، من خلال عمليات تحويلية مخصوصة سبق الحديث عنها، حتى يستفيد المصطلح من الحمولات الدلالية اللغوية وقيمتها التداولية. وعلى هذا الأساس جعل طه التقريب إنما هو جعل المنقول مأصولا.

[107] وهذه المصطلحات اشتقت جميعها من صيغة "الافتعال" التي تجيء عادة للمطاوعة (ينظر: **اللباب في علل البناء والإعراب**، أبوا البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1995 م: 2/ 260، 4/ 263). وتأتي أهمية فعل المطاوعة عند طه من كونه فعلا انعكاسيا، أي يتعلق بما يحدث داخل الذات (ينظر: **سؤال الأخلاق:** 117، وينظر أيضا تفسير مخصوص لفعل الانعكاس عند طه في: **فقه الفلسفة: 1- الفلسفة والترجمة: 235**، وينظر: «البنية القيمية للنظر في اللغة والفكر عند الأستاذ عبد الكريم غلاب»، طه عبد الرحمن، **العلم الثقافي**، ملحق ثقافي يصدر عن جريدة العلم المغربية، عدد السبت 4 مارس 1994 م).

[108] وصيغة "الاستفعال" تفيد الطلب (ينظر: **اللباب في علل البناء والإعراب:** 2/ 277). وقد يأتي المصطلح دالا على معنى مخصوص، كما في "الاستضمار" الذي يفيد الدخول في باطن العمل وتحقيق الأوصاف القلبية للأخلاق، والترقي في مراتبها المتفاوتة (ينظر: **تجديد المنهج في تقويم التراث:** 414).

- **"الحوار"** و**"المحاورة"** و**"التحاور"**.
- **"الحجة"** و**"الحجاج"** و**"التحاج"**.
- **"الفكر"** و**"الافتكار"** و**"التفكر"**.
- **"البصر"** و**"التبصر"** و**"الاستبصار"**.

وقد لاحظ طه استعمال هذه الآلية بشكل مكثف عند ابن رشد، حيث صرف الألفاظ عن مدلولاتها التي وضعها لها المتكلمون إلى مدلولات مخصوصة من وضع المتفلسفة[109]. وأقر طه شرعية هذه الآلية الاصطلاحية للتعبير عن ضروب مختلفة من الانشغالات والاستشكالات.[110]

وسيكون من نافلة القول الإشارة إلى أن **المقابلة**، بوصفها آلية دلالية وتداولية ومنطقية، هي الأكثر تحركًا في مشروع طه، ولكن إشارتنا لها هنا ستكون من جهة الصناعة الاصطلاحية. فالمقابلة عند طه تفيد المواجهة أو الملاقاة بالوجه بين المصطلحين، موافقة أو مخالفة[111]. فصناعة المصطلح من جهة المقابلة بمعنى الموافقة، تتمثل في إيراد المصطلح داخل حقله المفاهيمي؛ أي ذكره مع ألفاظ توافقه أو تخالفه دلاليًا، وهي **الصورة المعجمية** للمقابلة؛ كمقابلة **"الحكمة"** بألفاظ **"العقل"** و**"الحجا"** و**"اللب"** و**"النهى"** و**"القلب"**، ومن خلال المقابلة بين التقابلات المعجمية الموافقة والمخالفة يمكن تحديد المعنى اللغوي الدقيق للمصطلح المراد.

كما تتخذ المقابلة **صورة تركيبية** من خلال الجمع بين المصطلح المنقول ولفظ أو ألفاظ تكون أقرب منه إلى التداول الإسلامي، سواء أكانت أمثالاً أو أضدادًا، مثل **"الشهوة والهوى"**، أو **"الشجاعة والحلم"**.. وبفضل هذا التركيب التقابلي تتوثق العلاقات بين المعاني اللغوية والاصطلاحية، وتتفتق عن إمكانات في الدلالة وكذا في الاستدلال[112]، وهذا ما يطور مضامين المعرفة سواء من جهة التباين أو من جهة التداخل.[113]

وقد برزت الصورة المعجمية للمصطلحات من خلال المقابلة بمعنى المخالفة في أماكن كثيرة من مشروع طه، فنجد **"التحصيل"** و**"التأصيل"**، و**"التقريب"** و**"التبعيد"**، **والتهوين** و**"التهويل"**.. كما برزت إلى جانبها صور تركيبية لمصطلحات ذات جذر اشتقاقي متماثل، مع اختلاف في الصوائت، مثل المقابلة بين **"الخُلُق"** (بضم الخاء) و**"الخَلق"** (بفتح الخاء).

---

[109] ينظر: **تجديد المنهج في تقويم التراث**: 192

[110] ينظر: **سؤال الأخلاق، مساهمة في النقد الأخلاقي للحداثة الغربية**: 17

[111] ينظر: **فقه الفلسفة: 2- القول الفلسفي: كتاب المفهوم والتأثيل**: 247. وينظر: **اللسان والميزان أو التكوثر العقلي**: 118

[112] **تجديد المنهج في تقويم التراث**: 394-395

[113] ينظر: **اللسان والميزان أو التكوثر العقلي**: 169

لقد وجد طه إذن في المقابلة، آلية فعالة للصناعة الاصطلاحية، كما أنها تمتلك كفايات تأثيرية وتوجيهية لما تثيره في ذهن المتلقي من خلال التقابلات التي تزيد من ثرائها البنية التقابلية للغة العربية مما تجسده أبواب الترادف والمشترك اللفظي والتضاد[114]...الخ، فالمقابلة تحيط باللفظ من جميع جوانبه كما تؤثر في المعرفة بجميع أشكالها. والمصطلح في نظر طه يكون إبداعيًا وإنتاجيًا، ما كان واضعه آخذا بالبناء التقابلي لكل من اللغة والفكر، وكان استثماره آخذا بكل من التعريف التقابلي والتعليل الاشتقاقي واللغوي[115]. وبذلك يقوم المصطلح بوظيفته التداولية، التغييرية والتوجيهية، وإنهاض همة المتلقي إلى التوسل بهذا المصطلح في تفكيره وسلوكه.

ومن التقنيات الاصطلاحية التي ميزت طه أيضًا، ولا ترقى بنظرنا إلى مستوى الآلية الاصطلاحية ما يمكن تسميته **"الجمع على المؤنث"**؛ كـ**"التداوليات"**، و**"التراثيات"**، و**"الفلسفيات"**، و**"المنطقيات"**، و**"الترجميات"**، و**"الرشديات"**، و**"الصوفيات"**، و**"الأصوليات"**، و**"التأثيليات"**، و**"العولميات"**، و**"الغربيات"**، و**"التأويليات"**، و**"الطبيعيات"**، و**"الأخلاقيات"**، و**"السياسيات"...الخ**، ويدل أغلب هذه المصطلحات على أنواع المعارف والعلوم، والتي ترد في اللغات الأجنبية عادة على صيغة المفرد. ويرجع هذا الاختيار التقني عند طه إلى ما تعرفه هذه المعارف من تعدد في المذاهب والمفاهيم والنظريات والمناهج، كما لا يمكن فصل هذه التقنية عن تصور طه القائم على التكوثر والتعدد، كما جسدته نظريته في التكوثر العقلي.

وفي النهاية، يظهر كيف صحح طه مسار الاصطلاح العربي وجدد مداره، ليس في الممارسة الفلسفية وحسب، ولكن في مجالات الإبداع العربي ككل، موصولة بمقتضيات التداول الأصلي. وقد كان اعتماده كثيرًا على الآليات اللغوية والبلاغية المأصولة، ومما تتيحه الإمكانات اللسانية العربية، أو بما تسمح به مقتضيات التقريب الاصطلاحي أيضًا.

ويبقى تنزيل المدلول الاصطلاحي على المدلول اللغوي الأصلي هو حجر الزاوية في نظرية طه الاصطلاحية؛ ذلك أن القيمة الدلالية الجديدة التي يكتسيها أي مصطلحٍ مصطلح تتداخل في تشكيلها القيمة الدلالية للوحدة المعجمية، كما تتوجه بأصل الوضع اللغوي معجميًا وعرفيًا واصطلاحيًا، وهذا ما يرفع القلق

---

(114) لقد اعتبر باب المشترك اللفظي أو الاصطلاحي من مكونات الطابع التقابلي في اللغة العربية، من جهة الموافقة، مع أن كثيرا من الدراسات المصطلحية التقليدية ما زالت تعتبر هذا المكون عنصر إعاقة ولبس في التواصل العلمي والاجتماعي، لما يسببه مما يسمى بـ"الاصطراع الاصطلاحي"؛ أي تسابق الألفاظ وتنافس المصطلحات على الدلالات (ينظر: «المعجم العربي لعلم النفس المرضي: دراسة نقدية»، أحمد المطيلي، ضمن: **قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية:** 2/ 172. وينظر: **المصطلح الصوفي بين التجربة والتأويل:** 124، 138، 196. وينظر: «التضخم والتضارب في المصطلح البلاغي»، أحمد أبو زيد، مجلة **المناظرة**، السنة الرابعة، العدد السادس: 43-48. وتنظر دراسة مفصلة حول الترادف والاشتراك والتضاد في: «المتباين والمترادف والمشترك والمتضاد من خلال شرحي المرزوقي والأعلم على حماسة أبي تمام»، العياشي السنوني، ضمن: **الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية:** 1/ 189-250. وينظر: **المصطلح اللساني عند عبد القاهر الجرجاني:** 91).

(115) ينظر: **فقه الفلسفة: 2- القول الفلسفي: كتاب المفهوم والتأثيل:** 274. وينظر أيضا: **فقه الفلسفة: 1- الفلسفة والترجمة:** 395، 397، 398، 424

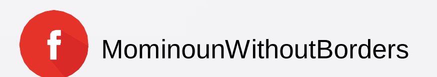
عن المصطلح اختراعًا واستثمارًا، ويساعد في إبداع معان فلسفية جديدة وتطوير أخرى أصيلة، توسيعًا وتعميقًا. وقد أغفلت الدراسات المصطلحية هذا إلا من إشارات باهتة في سياق دراسات متخصصة لكنها عقيمة ومكرورة، تفتقد، بنظرنا، العمق الفلسفي والتأملي، والتأسيس النظري والعلمي العميقين.[116]

لقد أخلصت نظرية طه الاصطلاحية في التعبير عن البنية التصورية للمجموعة اللغوية العربية داخل مجالها التداولي الذي تفاعلت فيه كل المعارف، وتداخلت في بناء نسقه وتشييد معماره.

وليس تأثيل المفاهيم وصناعة المصطلحات في مشروع طه، عمليات نظرية مجردة، أو تقنية وحسب، بل تجسد موقفًا وجوديًا وحالة تعبد قصوى، مما يعكس حالة توتر روحية وتدفق إيماني يشعان من مفاهيم طه ومصطلحاته بأبعادها الفلسفية واللغوية والاجتماعية، بما يعبر عن الارتقاء في مراتب الأحوال المتنوعة والمذاقات الوجدانية التي تتوالد في باطن طه الفيلسوف والأخلاقي، في تداخل مثمر بين عتاد علمي صارم ومتعدد الحقول، وبين فلسفة أخلاقية متأصلة، بما يفجر طاقات العربية وإمكاناتها لتليق بوظيفة الإنهاض ومهمة الإبداع والاجتهاد.

(116) من هذه الدراسات التي تضمنت الإشارة إلى المناسبة بين المدلول الاصطلاحي والمدلول اللغوي في المصطلح، من دون تعمق، ينظر: «العربية ومشكل الوضع والاصطلاح»، المنجي الكعبي، ضمن: **الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية:** 2/ 616









الرباط – المملكة المغربية

ص.ب : 10569

هـاتـف: 00212537779954

فاكس: 00212537778827

info@mominoun.com

www.mominoun.com